2017

التطور الفلسفي لمفهوم الأخلاق وراهنيته في المجتمع الفلسطيني

(دراسة مقدمة إلى مركز د.حيدر عبد الشافي الثقافي بمناسبة مرور 10 سنوات على رحيله – غزة 2017/8/17)

غازي الصوراني

حقوق الطبع محفوظة

اسم الكتـاب : التطور الفلسفي لمفهوم الأخـلاق وراهنيته في المجتمع الفلسطيني

الطبعة الأولى : أغسطس / 2017

تصميم وإخراج: نضال نبيل أبو مايلة

الطبعة الأولى 2017

المحتويات

تمهيد : 5
أولاً: **مفهوم الأخلاق وتطوره الفلسفي والتاريخي**: 8
تعريف الأخلاق : 10
الأخلاق بين الديمقراطية والاستبداد: 12
التطور التاريخي للمذاهب الأخلاقية في الفلسفة : 15
الأخلاق الاشتراكية : 33
النظام التوتاليتاري (الشمولي) أو الشر السياسي: 34
المدرسة الإجرائية الجديدة: 36
سارتر والفلسفة الوجوجدية: 37
الأفكار الأساسية للفلسفة الوجودية: 38
المذاهب والفلسفة الإسلامية: 42
أ- المذاهب الإسلامية:- 42
أولاً: كانت البداية في بروز "جماعة الخوارج" التي نشأت عام37 هجري(657م.) . 43
ثانياً: جماعة المرجئة: 44
ثالثاً: المعتزلة: 44
رابعاً: الشيعة:- 46
خامساً: ظاهرة الزهد والتصوف : 46
سادساً: القرامطة :- 47
ب: الفلسفة الإسلامية :- 48
الأخلاق العربية الاسلامية : 50
وعن الاستبداد والأخلاق، يقول الكواكبي: 60
تسويغ الفقر : 61
استخدام الدين كاداة مصالحة مع الواقع المرير : 61

تصورات مستقبلية: 63

ثانياً : **تطور مفهوم الأخلاق في المجتمع الفلسطيني** : 66

ما بعد 1948 / 1967 : 70

ما بعد أوسلو : 1994–اليوم : 71

الانقسام وآثاره: 75

تمهيد :

الحديث عن الأخلاق في مناسبة الذكرى العاشرة لرحيل الانسان القائد الوطني الديمقراطي د. حيدر عبد الشافي، هو حديث عن قيمة رئيسية من جملة القيم الانسانية التي سكنت عقله وروحه، وكانت مرجعاً أولياً في كل ممارساته ومواقفه السياسية والمجتمعية.. ففي ذكراه العاشرة لا نفتقده وجوداً فحسب، بل نفتقد أيضاً قيم الحرية والديمقراطية، وقيم الحق والعدل والخير واحترام الآخر ونظافة اليد واللسان والتواضع والشجاعة في الموقف، وقبل كل شيء نفتقد الاخلاق كقيمة طالما كان يرددها باعتبارها شرطاً أساسياً – إلى جانب الديمقراطية والنظام– لتحقيق أهداف فصائل وأحزاب الحركات الوطنية في فلسطين، بدونه لن تتقدم خطوة واحدة إلى الأمام إن لم تتعرض لمزيد من التراجعات والأزمات والصراعات والانقسامات كما هو حالنا اليوم .

كان الراحل الكبير د. حيدر محقاً في موقفه وعناده وإصراره على ضرورة تطبيق تلك القيم عموماً ، وقيمة الاخلاق خصوصاً، وذلك انطلاقاً من وعيه إلى أن هذه القيم لابد لها أن تكون ألقاعدة أو الأساس الرئيسي لقيادات وكوادر القوى السياسية.

في رحاب الذكرى العاشرة لرحيل الانسان الاخلاقي الديمقراطي النبيل د.حيدر، لا نملك إلا ان نكون أوفياء له ولمبادئه مستلهمين الدروس والعبر من سيرته لكي نطرق أبواب الحوار الموضوعي الجرئ الذي بات اليوم حاجة أكثر من ملحة في واقعنا السياسي المجتمعي الفلسطيني والعربي المنحط الراهن، وصولاً إلى خلق الحوافز المعرفية والسياسية والاجتماعية الكفيلة، من خلال رؤى وبرامج وطنية وديمقراطية نقيضة للانحطاط والاستبداد[1] والخضوع والتخلف[2] والاستتباع، وذلك انطلاقاً من وعينا

1 كلمة المستبد (Despot) مشتقة من الكلمة اليونانية Despots التي تعني رب الأسرة أو السيد على عبيده.

للترابط بين السياسية والاخلاق بالمعنى الموضوعي النبيل لكلمة السياسي وليس باعتبارها اطاراً للمصالح الأنانيه الانتهازية الضاره لهذه الحركة السياسية أو تلك.

فالسياسة إذا ما أدّت إلى خدمة اهداف ومصالح الشعب وفق أسس وطنية وديمقراطية فإنّها تكون أخلاقية. وإذا ما أدّت إلى إضعاف وتفكيك الشعب والمجتمع والنظام وتحقيق مصلحة الفئة الحاكمة وحدها بقوة الإكراه والاستبداد وتركت الشعب وحيداً في مواجهة كل أشكال المعاناه والبؤس والتهميش السياسي والاجتماعي والاقتصادي، فإنها تتحول إلى سياسه منحطه لا أخلاقية.

وبالتالي "فهناك سياسة أخلاقية، وهناك سياسة لا أخلاقية. وفي هذا السياق، هناك تصوران في هذا المجال هما: التصور الاخلاقي النبيل لكانط والتصور الانتهازي لميكافيللي، "ومعلوم أنّه عندما نقول سياسة مكيافيلية فكأنما نقول سياسة لا أخلاقية، اما كانط فكان يعتقد أنّ السياسة ينبغي أن تكون أخلاقية وإلا فلا معنى لها.

وفي هذا الجانب، يمكن القول إنّ دول الشمال الأوروبي كانطية بهذا المعنى. فألمانيا وهولندا والبلدان الإسكندنافية وسويسرا تبدو عموماً أكثر أخلاقية من امريكا ودول جنوب أوروبا"[3]، وبالطبع لا تجوز المقارنة مع الدول المتخلفة (وأنظمة العرب) حيث يسود الاستبداد والفساد والتبعية والانحطاط الأخلاقي، لكن المقارنة ضرورية لكي ندرك الفرق واضحاً جلياً بين السياسة الأخلاقية والسياسة اللاأخلاقية"[4]، وفي هذا السياق أعتقد أن السياسة في الأنظمة العربية وصلت إلى حالة غير مسبوقة من اللاأخلاقية.

---

2 التخلف كمفهوم يعني عدم الاستفادة من مفاهيم الحداثة (التنوير والديمقراطية والمواطنة.. إلخ) وعدم الاستفادة من القدرة الإنتاجية التي يتيحها استخدام الطرق الفنية والتكنولوجية الحديثة. الإنسان المتخلف، هو في النهاية الإنسان المقهور أمام القوة التي يفرضها عليه المتسلط، أو الحاكم المستبد، أو رجل البوليس، أو المالك الذي يتحكم بقوته، أو المستعمر الذي يفرض احتلاله. (رفعت المحمد – التخلف – الانترنت).

3 هاشم صالح – هل من سياسي بلا أخلاق– موقع مؤمنون بلا حدود – 08أغسطس 2015 .

4 هاشم صالح – المصدر السابق.

لقد لعبت الفلسفة الأخلاقية للفلاسفة الكبار دوراً وتأثيراً في العقلية الجماعية في الغرب عن طريق التربية والتعليم والتثقيف والتهذيب ذلك انطلاقاً من أن الفكر يلعب دوره وليس مجرد ثرثرات فارغة كما يزعم البعض، فلا سياسة عظيمة بدون فكر عظيم. وبالتالي فالفكر أولاً، بعدئذٍ تجيء السياسة وقطف الثمار. وهذا ما ينقصا بشكل موجع"[5].

وفي هذا الجانب أتفق مع الراحل الكبير، مؤكداً على أن القيم –في مقدمتها الأخلاق– تعني بالنسبة لي، جملة التصورات التي يمثلها الوعي الجماعي لكل شعب من الشعوب في المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية في حقبة أو مرحلة تاريخية محدده، وهذه التصورات تتصل في مستوى أقل تجريداً بقيم الاقتصاد والسياسة" والفنون – كما يقول د. سعيد بن سعيد العلوي ، ومن ثم "فإنه لا مندوحة لمجموعة القيم السائدة في عصر من العصور من الخضوع، من حيث المضامين وليس من جهة الصوريه لشرط أول هو التاريخية ، ولشرط ثان هو النسبية" .

سأتناول في مداخلتي هذه، عنوانين رئيسيين هما:

1. مفهوم الاخلاق وتطوره الفلسفي .
2. راهنية الاخلاق في مجتمعنا الفلسطيني.

5 هاشم صالح – المصدر السابق.

أولاً: مفهوم الأخلاق وتطوره الفلسفي والتاريخي:

المفهوم Concept : "هو فكرة محدده تمثل الخصائص الأساسية للشيء الذي تمثله"[6] "هو شكل من أشكال انعكاس العالم في العقل يمكن به معرفة ماهية الظواهر، وتعميم جوانبها وصفاتها الجوهرية. والمفهوم نتاج معرفة متطورة تاريخيا، ترتفع من مرحلة أدنى إلى مرحلة أعلى، وتلخص هذه المعرفة – على أساس الممارسة – النتائج المتحصل عليها في مفاهيم أكثر عمقا، ولهذا فإن المفاهيم ليست جامدة وليست نهائية وليست مطلقة، بل هي في عملية التطور والتغيير ترقى إلى رتبة الانعكاس المطابق للواقع"[7].

بناءً على ما تقدم، نستخلص بأن "مفهوم الأخلاق هو شكل من أشكال الوعي الاجتماعي (إلى جانب الفلسفة والعلم والفن والسياسة والدين) تنعكس فيه الخصال الاخلاقية (الخير، العدالة، الحق... إلخ) ، والاخلاق هي جماع قواعد ومعايير حياة الناس، تحدد واجباتهم كل تجاه الآخر وتجاه المجتمع"[8]، هو مفهوم نسبي ، تطور حسب المراحل التاريخية ، والاوضاع الداخلية الطبقية لمجتمع معين في كل مرحلة من المراحل، فالتطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي الذي حدث في سياق الانتقال من نمط اجتماعي اقتصادي الى آخر ، قاد ضمناً وعلى نحو مفصح عنه الى تحولات في البنية الأخلاقية.

فالقيم الأخلاقية ليست أبدية ولا مطلقة، إنما هي نسبية تابعة لعملية التغير المستمر الذي يؤثر في دوافعها الاجتماعية والبيولوجية والفيزيولوجية وغير ذلك من الدوافع .

---

[6] ويكيبيديا – الانترنت

7 الموسوعة الفلسفية – روزنتا / يودين – دار الطليعة – بيروت – 1981 – ص488.

8 الموسوعة الفلسفية – المصدر السابق – ص14.

"قد يكون مفيداً فى البداية أن نطرح بعض الصعوبات التى تواجهنا إذا ما حاولنا أن نتوصل إلى تعريف لما يطلق عليه الأخلاق أو القيم الأخلاقية ، فهو مفهوم قد يتسع "ليشير إلى كل ضوابط السلوك التى يلتزم بها الأفراد فى حياتهم اليومية ، وقد يضيق ليشير إلى ضوابط سلوكية محددة ، أى تلك التى توصف بأنها أخلاقية، وقد يختلف الناس فيما يدخل تحت الأخلاق وما يخرج عنها، **وبما أن الأخلاق مفهوم نسبى ، فإن ما يعتبره شعب من الشعوب أخلاقياً قد لا يعتبره شعب آخر"[9] إذا كان يعيش ظروفاً وأوضاعاً متخلفة بائسه ومعقده ومنقسمه كما هو حال شعبنا.**

"وثمة صعوبة ثالثة تتعلق بنطاق الأخلاق ومجال تأثيرها : هل هى قيم فردية يتبناها الفرد مختلفاً عن الآخرين ، أم أنها قيم جماعية تشترك فيها الجماعة بأسرها ؟ وهل يمكن التمييز بين القيم الفردية والقيم الجماعية؟ وما حدود التداخل بين المستويين؟ "[10].

ونصادف "رابعاً معضلة التمييز بين المفهومات المختلفة التى تشير جميعها بشكل أو بآخر إلى الأخلاق . من ذلك مفهوم الأخلاق morals ومفهوم القيم الأخلاقية moral values ، ومفهوم التوجهات القيمية value orientations ، ومفهوم الاتجاهات الاخلاقية moral attitudes ومفهوم الأخلاق المهنية ethics ، وعلاقة كل هذه المفاهيم بمفهوم الثقافة culture أو الأطر الثقافية، وأخيراً هناك مشكلة المدخل النظرى الذى ينطلق منه الباحث فى فهم الأخلاق : هل هو مدخل فلسفى ، أم مدخل انثروبولوجى ؟ أم حتى مدخل ثيولوجى فقهى . ولعل هذه الصعوبات هى التى جعلت موضوع الأخلاق أو القيم الأخلاقية يستعصى على الحصر والدراسة العلمية"[11].

---

[9] د. أحمد زايد – مصادر الأخلاق الفردية والجماعية: ندوة القيم – الانترنت – 11 يناير 2013.

[10] د. أحمد زايد – المصدر السابق

[11] د. أحمد زايد – المصدر السابق

فإلى جانب اقرارنا أن الاخلاق – في الوعي الشعبي العفوي– هي مجموعة العادات والاعراف والقواعد التي يؤمن بها هذا الشعب أو ذاك في مرحلة معينة من مراحل التطور التاريخي ، إلا أن بعض الفلاسفة يرون أن موضوع الاخلاق "لا يكون مجرَّد دراسة تقريرية للعادات الخلقية السائدة بين الناس؛ لأنهم يرون أن مهمة الأخلاق إنما تنحصر في وضع الَمَثْل الأعلى وبيان الكمال الأخلاقي وتشريع القانون الخلقي من خلال فرض القواعد التي ينبغي على الانسان أن يسلكها في حياته"[12].

"وهكذا، تصبح الأخلاق في نظر هؤلاء الفلاسفة هي نظرية الَمَثْل الأعلى، وقد بقيت الأخلاق إلى عهد قريب مبحثاً فلسفياً نظرياً يتداوله الفلاسفة ويخوض فيه علماء الأخلاق بوصفه علماً فوضعوه على قدم المساواة مع المنطق وعلم الجمال، وقالوا إن موضوعه هو قيمة الخير، كما أن موضوع المنطق هو قيمة الحق، وموضوع علم الجمال هو قيمة الجمال"[13] .

إن المشكلة الفلسفية للمعرفة الأخلاقية ، تطرح طائفة لا تحصى من الأسئلة التي تتناول ما يتصل بها من مفاهيم ومبادئ وقيم. مثال ذلك : ما أصل مفاهيم الخير والعدالة والشرف والكرامة ؟... هل هي وليدة التجربة أم أنها فطرية، وجوابي على ذلك انها وليدة التجربة.

تعريف الأخلاق :

أجمل معجم "لالاند" تعريفات الأخلاق في دلالات أربع:

الأولى : هي أن الأخلاق جملة قواعد السلوك المقبولة في عصر أو لدى جماعة من الناس. وبهذا المعنى يقال: أخلاق قاسية، أخلاق سيئة، أخلاق منحلة ، أخلاق طيبة ، كريمة أو صالحة ..الخ ، وأنا

12 د. سدير طارق علي – ما هي فلسفة الأخلاق؟ – الانترنت : موقع موضوع– السبت 29 سبتمبر 2007

13 د. سدير طارق علي – المصدر السابق.

اضيف هنا أن هناك أخلاق وقيم نتاج لكل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي الاقتصادي لشعوب هذا الكوكب.

والثانية : هي أن الأخلاق جملة قواعد السلوك التي تعتبر صالحة صلاحاً لا شرطياً.

والثالثة : هي أن الأخلاق نظرية عقلية عن الخير والشر، وهذه هي الأخلاق الفلسفية.

والدلالة الرابعة : هي ان الأخلاق جملة ما يتحقق في العلاقات الإجتماعية من أهداف حياة ذات صبغة إنسانية أعظم.

ننتقل الآن إلى تعريف مفهوم الاخلاق فنقول : أنّ الأخلاق ظاهرة اجتماعية يتم صياغتها بصورة واعية و هادفة ، بما يتوافق مع المتطلبات التاريخية في كل مرحلة من مراحل تطور المجتمعات البشرية ، وهي أيضاً شكل من أشكال الوعي الاجتماعي ،يقوم بمهمة ضبط وتنظيم سلوك الناس في كافة مجالات الحياة الاجتماعية بدون استثناء ،في السياسة وفي العلم ، وفي العمل وفي البيت والأمكنة العامة ... إلخ.

"**فالأخلاق كمنظومة تتحدد بناء على الواقع الاجتماعي والطبقي المحدد، وأيضا بناء على الخصوصيات الحضارية للجماعة البشرية المحددة في كل مرحلة تاريخية بعينها.** فبما أن الموقف من الأخلاق يعكس في العمق موقفا اجتماعيا طبقيا... بالتالي من الصعب الحديث عن الأخلاق بالمعنى المجرد... فالأخلاق هي منظومات ومفاهيم وسلوك نَضَجَ وتبلور في التجربة الاجتماعية"[14].

[14] نصار ابراهيم – جدل السياسة والأخلاق والطبقات – الانترنت – 2016/2/4.

الأخلاق بين الديمقراطية والاستبداد:

"في البلدان الديمقراطية، يتساوى جميع المواطنين أمام القانون، وبقدر ما يكون هؤلاء أحراراً تكون دولتهم حرة وقوية، وفي البلدان المتأخرة حيث التسلط والاستبداد يتساوى جميع المواطنين أيضاً، ولكن بصفتهم لا شيء. الدولة الديمقراطية قوية بشعبها، ودولة الاستبداد قوية على شعبها.

المواطنون في البلدان الديمقراطية ذوات حرة متساوية في الحقوق وفي الكرامة الإنسانية، تشارك بنشاط في الحياة العامة؛ والرعية في عالم الاستبداد موضوع، والرعايا موضوعات لإرادة المستبد ، فلا ترقى منزلتها ومنزلتهم فوق منزلة الأتباع والعبيد. ومن ثم فإن دوام الاستبداد وألفة الرعايا له تجعل من أخلاقهم أخلاق أتباع وعبيد. الاستبداد والعبودية صنوان، هكذا كانت الحال في الماضي، وكذلك هي اليوم"[15].

"الاستبداد المعاصر كسلفه القديم، يقوم على احتكار الثروة والسلطة والقوة، ووضع اليد على جميع المرافق العامة، وعلى جميع مجالات الحياة، ويمتص قوة عمل المجتمع، ويختزل الوطن كله في شخص المستبد. ويلتمس لنفسه المشروعية من عقيدة دينية أو عقيدة سياسية، قومية أو اشتراكية يفرضها على المجتمع كله بالعسف والإكراه، ولكي يستتب له الأمن يصطنع المستبد قوى للأمن علنية وسرية، وهذه تصطنع جيشاً من المخبرين والوشاة يتكاثر كالخلايا المسرطنة"[16].

نخلص مما تقدم، إلى أن الاستبداد يقتل في الإنسان شخصه القانوني، إذ يسلبه جميع حقوقه، ثم يقتل فيه شخصه الأخلاقي، فتنغلق دائرة الاستبداد؛ ويغدو بالإمكان إعادة إنتاجه .

[15] جاد الكريم الجباعي – محنة العقل محنة الأخلاق – الانترنت

[16] جاد الكريم الجباعي – المصدر السابق.

وما كان بوسع الاستبداد أن يقتل الشخص الأخلاقي في الإنسان لو لم يتمكن من قتل الشخص القانوني فيه، ولو لم يزعزع قاعدة الحقوق الطبيعية والمدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية .

بالطبع، يفرح المستبدون (حينما تأخذهم العزه بالاثم) بتحويل شعوبهم إلى قطعان، ومن دون أن يدروا أن ضعف شعوبهم الفعلي هو قوتهم الوهمية، ومن دون أن يدروا أن ضعف الشعوب محمول بتراكمات داخليه تتفاعل وتزداد في انتظار لحظة القطع والانفجار في وجه المستبد.

ذلك "إن قتل الشخص القانوني ثم قتل الشخص الأخلاقي في الإنسان هو قتل روح الاجتماع المدني وروح المواطنة؛ ولذلك قيل من لا يدافع عن قوانين بلاده لا يحسن الدفاع عن وطنه، ومضمون القوانين التي يجدر بالمواطنين أن يدافعوا عنها هو الحقوق ومعيارها هو العدالة، والعدالة هي التجسيد الواقعي للمساواة"[17].

"لقد فهم الكثيرون كارل ماركس وكأنه ضد الأخلاق، بينما ماركس في الواقع هو نموذج المفكر الثوري الأخلاقي بامتياز.. إنه ضد الأخلاق البرجوازية المجردة والغيبيبة التي تحاول إيهام المجتمع بأن المشكلة مجرد سلوك أخلاقي .. وليس نتاج بنى اقتصادية وسلطة سياسية هدفها تكريس الاستغلال... إنه لم يَسقُط في مصيدة فلسفة الأخلاق الغيبية الوعظية.. وإنما اندمج في الفعل الثوري والفلسفي والفكري لكي يرتقي بالوعي الاجتماعي والتحريض على الفعل من أجل التغيير الحقيقي"[18].

[17] جاد الكريم الجباعي – المصدر السابق.

[18] نصار ابراهيم – مصدر سبق ذكره.

"الفكرة هي أن التغيير ليس مجرد حالة ذهنية أو فكرية.. بل موقف وفعل سياسي مباشر بهدف تغيير البنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المادية السائدة.. أي البنى التي تولد كل هذا الإسفاف الأخلاقي والثقافي والسلوكي.. فبدون تغيير تلك البنى سيبقى الوعي خاضعا لعلاقات القوة المبنية على السيطرة على وسائل الانتاج... والمستندة إلى العمل المأجور الذي في جوهره استغلال لعرق وجهد وعمر وحياة القوى المنتجة من قبل طبقات طفيلية هدفها أولا وأخيرا الربح وتركيم الثروة، بمعنى أن تغيير هذه العلاقات اللاأخلاقية في جوهرها ينطلق من تغيير الواقع ذاته... ودور الفكر والأيديولوجيا هنا هو تعزيز هذه العملية الملموسة... أما أن يتحول الفكر إلى عملية وعظ أخلاقي لا تمس الواقع والطبقات المستَغِلَّة... فإنه يصبح في هذه الحالة جزءا من منظومة القهر ذاتها... بهذا المعنى فإن القيم الأخلاقية ما لم تكن قوة فاعلة من أجل كشف الاستغلال والقهر والدفاع عن حقوق ومصالح الناس .. فإنها فقط تعزز الوهم بإمكانية تعميم العدالة وتحقيق الحرية عن طريق الوعظ الأخلاقي"[19].

"بهذا المعنى بالضبط يتحدد الموقف الماركسي من الأخلاق... أي أن الأخلاق بذاتها كمفاهيم ليست هي قوة التغيير بل إن الالتزام بالفعل السياسي والاجتماعي لتغيير الواقع هو الذي يعطيه القيمة الأخلاقية الكبرى... التي ستنتج في سياقاتها منظومة أخلاقية بديلة منسجمة مع الواقع الجديد.

هذه هي الأخلاق الثور ية وليس الوعظ الأجوف الذي يواصل الثرثرة عن الأخلاق ولكن بدون جرأة ووضوح في مواجهة أسباب القهر والظلم والاستغلال كعلاقات وقوى طبقية"[20].

---

[19] نصار ابراهيم – مصدر سبق ذكره.

20 نصار ابراهيم – مصدر سبق ذكره.

التطور التاريخي للمذاهب الأخلاقية في الفلسفة :

"ظهرت الأفكار الفلسفية الأولى عن الأخلاق في كتاب "الفيدا" الذي تضمن الأفكار الفلسفية الهندية القديمة ما قبل الفلسفة الاغريقية ، التي عرفت بإسم الفلسفة "البراهمانية" (برهمان هو الله) التي تقوم على أن "أن الحياة مليئة بالشقاء، ومن ثم لابد من احتقار الحياة الدنيا ... لإن الخلاص من الشقاء لا يكون إلا عبر ما تسميه الفلسفة الهندية بـ"النرفانا" التي تعني الفناء في الإله ، وهو شكل من أشكال التصوف والزهد". وظلت هذه الفلسفة مسيطرة في الهند حتى ظهور البوذية في القرن السادس قبل الميلاد التي أسسها "غاوماتا بوذا" أو المستنير .

ثم برزت الفلسفة الكونفوشية التي أسسها "كونفوشيوس" (551 – 479 ق . م) في الصين ، واشتهرت بتعاليمها الأخلاقية السياسية التي تقوم على أن السماء هي الإله الأعلى تفرض مشيئتها على الناس ، وإن حياة البشر رهن بالقدر ، وأن الجاه والثروة منّة من السماء"[21].

هذه هي بعض ملامح الفكر الفلسفي في الشرق القديم الذي تأثرت به الفلسفة الاغريقية، بمثل ما تفاعلت وتأثرت مع المعطيات الفلسفية المصرية الفرعونية والبابلية في العراق بشكل خاص .

أما الفلسفة الإغريقية اليونانية (التي ظهرت في القرنين السادس والخامس ق.م) ، فقد كانت الرائدة في تحرير الفكر عبر تساؤلاتها عن طبيعة الواقع وحقيقة الكون والعقل والعديد من القضايا ذات الطابع المعرفي والشمولي .

وفي سياق الحديث عن الفلسفة الإغريقية أشير إلى عدد من الفلاسفة الذين سبقوا **سقراط** (469. 399 ق.م) ووضعوا الأسس التي تأثر بها ، ومن أشهرهم "**فيثاغورث**" (580–500 ق.م) الذي آمن بتناسق الأرواح، وكان من الرواد في علوم الهندسة

21 موجز تاريخ الفلسفة – مجموعة من العلماء السوفيت – الجزء الأول.

والحساب ، ثم "**هيراقليطس**" (540 – 475 ق.م) الفيلسوف المادي الذي أعلن أن "بداية هذا الكون من النار وأن هذا العالم سيظل ناراً حية تنطفئ بمقدار وتشتعل بمقدار"، و الفيلسوف "**آناكساغور**" (500 – 425 ق.م) الذي قال أن "الحياة عملية دائمة ومتصلة ومستمرة" واتهمه حكام آثينا الارستقراطيين بالإلحاد وطردوه منها ، بعد ذلك برزت "الفلسفة السوفسطائية" كظاهرة فلسفية لعصر ديمقراطية العبيد في آثينا ، حيث كان الإنسان عندهم "معيار الأشياء جميعاً وشككوا في التصورات الدينية" ، وفي هذه المرحلة برز الفيلسوف "**ديمقريطس**" (460–370 ق.م) الذي كان نصيراً للديمقراطية العبودية .

يعتبر الفيلسوف **سقراط** (469–399 ق.م) رائد الفلسفة الأرستقراطية النخبوية الذي وقف بعناد ضد الديمقراطية في آثينا ، باعتبار أنها تؤدي – كما يقول– إلى الفوضى عبر تحكيم جماهير الدهماء في هذه العملية .

كان سقراط من بين أعظم الذين أثروا في الروح الغربية، وكانوا مصدر إيحاء لها. وما ميز سقراط كإنسان تمثل في قوته الأخلاقية، وحياته العادلة والمعتدلة، وسرعة بداهته، وطلاقة لسانه وروحه المرحة اللطيفة.

ويمكننا أن نجمل المبادئ الأساسية للأخلاق السقراطية بما يلي: الفضيلة هي المعرفة، فكلاهما واحد. ومن يعرف الحق معرفة حقيقية سيمارسه أيضاً، وسيكون سعيداً[22].

رأى سقراط الفضيلة معادلة للمعرفة (episteme) في اليونانية. غير أن فهمه للمعرفة معقد نوعاً ما. وهي تشمل المعرفة بأنفسنا وبالأوضاع التي نجد أنفسنا فيها.

[22] غنار سكيربك و نلز غيلجي – تاريخ الفكر الغربي .. من اليونان القديمة إلى القرن العشرين – ترجمة: د.حيدر حاج إسماعيل – مركز دراسات الوحدة العربية – الطبعة الأولى ، بيروت، نيسان (ابريل) 2012– ص 104

وما امتاز به سقراط تمثل في أنه لم يبحث في تلك المعرفة عن طريق جمع الخبرات، بل بالتحليل الفكري، بشكل رئيسي، وبتوضيح التصورات الغامضة التي لدينا عن البشر والمجتمع ، مثل أفكار العدالة والشجاعة والفضيلة والحياة الجيدة.

غير أن ذلك لا يكفي، فالفضيلة هي في أن نحيا الحياة التي علينا أن نحياها. وذلك يشمل أهدافاً وقيماً لا يمكن أن نعرفها من العلوم الاختبارية أو العلوم الصورية[23].

وجاء بعده الفيلسوف "**أفلاطون**" (427 – 347 ق.م) ليستكمل الرسالة في العداء للديمقراطية ، بحيث أصبح فيلسوف الفردية الارستقراطية بلا منازع ، حيث حرص على تكريس أخلاق الأرستقراطية ضد الفقراء أو العبيد .

وعلى الرغم من هذه الرؤية الأفلاطونية للحكم الارستقراطي، إلا أن افلاطون قال في كتاب "الجمهورية" ما فحواه: إنّ هدف الدولة ينبغي أن يكون تحقيق حكم الفضيلة والنزاهة والاستقامة على هذه الأرض. بمعنى آخر إنّ هدف السياسة هو إقامة مجتمع عادل عن طريق سلطة نزيهة وعادلة، فلا معنى لحكم ظالم ولا مستقبل.

وكان أفلاطون يرى أنّ المجتمع العادل هو ذلك الذي تتوافر فيه الصفات الأربع التالية[24]:

أولاً: الحكمة المتمثلة في حب المعرفة والبحث عنها

ثانياً: الشجاعة أو القوة المعنوية والأخلاقية

ثالثاً: الاعتدال في الأهواء والشهوات .

رابعاً: العدل، أي تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق الإتاحة لكل فرد في المجتمع أن يقوم بدوره طبقاً لإمكانياته وكفاءاته.

---

[23] العلوم الصورية مثل الرياضيات وعلم المنطق.

[24] هاشم صالح – مصدر سبق ذكره.

ولكن لتحقيق نظام سياسي كهذا ينبغي بحسب أفلاطون أن يمتلك الحكام أنفسهم هذه الصفات الأربع، وأن يجسّدوها في شخوصهم.

من هنا أطروحة أفلاطون الشهيرة عن الفلاسفة الملوك، أو الملوك الفلاسفة. بمعنى ينبغي أن يكون رأس الدولة فيلسوفاً. وهو حلم طوباوي بطبيعة الحال، ولكن المقصود به أنّ الفيلسوف برجاحة عقله وحكمته هو وحده القادر على تحقيق الحكم العادل.

أما أوصاف الطاغية عند أفلاطون فهي: كائن حيواني ينشغل بالملذات المتقلبة، نقيض الروح الخالدة، هو من أتعس العالمين ومدينته مدينة شقية"[25].

أما الفيلسوف **أرسطو** (284 –322 ق.م) "فهو أول من استخدم مصطلح الأخلاق أو الحكمة العملية من أجل صياغة الأفكار عن الواجب والخير والشر، وهو أيضاً أول من استخدم مصطلح الاستبداد وقارنه مع مصطلح الطغيان، وقال إنهما نوعان من الحكم يعاملان الرعايا على أنهم عبيد، وكان مثل استاذه ومعلمه أفلاطون، يرى أن أفضل أشكال الحكم هو النظام الأرستقراطي الذي يعتمد حكم الأقلية من النخبة المختارة ، ورفض الديمقراطية لأنها كما يقول تقوم على افتراض كاذب بالمساواة منسجماً بذلك مع أفلاطون وسقراط ، وهو القائل بأن "هناك أخلاق للعبيد وأخلاق للسادة ، فمنذ المولد هناك اناس معدون للعبودية واناس معدون للإمارة"[26].

" فأرسطو يعرف الخير في كتابه "الأخلاق" بأنه ما يبحث عنه البشر، وما يشكل غاية قصوى لأفعال الناس"أنه ما تنزع إليه الأشياء أجمعها". ولكن إذا كانت الخيرات متعددة، فما هو الخير الأسمى؟ يجيب أرسطو بالقول أنه السعادة، لأنها الخير المطلق المطلوب لذاته، فهو الغاية القصوى للإنسان. بيد أن السعادة ليست مفهوما ذاتيا أو نفسيا، وليست رغبة أو منفعة، انها حسب تعريف أرسطو "تحقيق الفضيلة"

[25] أ.د. عبد الجليل كاظم الوالي – الاستبداد في الفكر الكلامي والفلسفي – الانترنت – تغطيات 2004.

[26] ول ديورانت – قصة الفلسفة – مكتبة المعارف – بيروت – ط5 – 1985 – ص78.

ليس بمعنى التزام قاعدة قانونية أو ضوابط إجرائية، بل الانسجام مع الطبيعة الإنسانية ذاتها. أي السعي لتحقيق السلوك الذي يضمن اكتمال وتحقق الإنسان. الحياة الفاضلة = السعادة = التحديد الأخلاقي للسعادة"[27].

"وفي العصر العبودي الذي إمتد حتى نهاية القرن الرابع الميلادي ظهرت ثلاث تيارات رئيسية هي[28]:

1- **الريبية – مذهب الشك: ومن أشهر فلاسفتها "بيرون (365-275 ق.م) ، الانسان عندهم عليه "ألا يتخذ موقفاً من ظواهر الطبيعة أو الحياة، وإذا أراد أن يعيش سعيداً عليه أن لا يفكر فيها"، إنها دعوة مبكرة إلى أن يظل الإنسان أبلهاً أو مكرهاً على الإستسلام للظلم .**
2- **الفلسفة الابيقورية :** نسبة إلى الفيلسوف "ابيقور" (341-270ق.م) ، كان داعية للاستسلام والخنوع والتأمل وهي صفات صبغت المرحلة اللاحقة حتى القرن الرابع عشر .
3- **الرواقيون :- اشهر فلاسفتهم زينون الفينيقي (334 ق.م – 262 ق.م)، دعوا ايضاً الى الاستسلام والسكون ورفضوا مبادىء ابيقور الالحادية ، وقالوا بأن الانسان الحكيم هو الذي يؤثر مصلحة الدولة على مصلحته الخاصة او الذاتية.**

وفي المرحلة الاقطاعية منذ القرن الخامس الميلادي حتى القرن السابع عشر ، سادت أخلاق الارستقراطية الاقطاعية ذات الطابع المسيحي ، التي استطاعت تكييف الدين المسيحي لحساب مصالحها الطبقية ، حيث سادت الأفكار والفلسفات الرجعية في ذلك العصر (الافلاطونية المحدثة والسكولائية) **ونجحت في تثبيت ما**

[27] سيد ولد أباه – نظريات معاصرة في الأخلاق – –الأخلاق: بين المعيارية والإجرائية– الانترنت – 2012/4/15.
[28] ول ديورانت – مصدر سبق ذكره – ص127.

سمي ب" أخلاق السادة النبلاء" مقابل أخلاق الطبقات الشعبية الفقيرة التي فرضت عليها ظروف الاستبداد والقهر ، أن تمتثل لكل أشكال التفكير الغيبي والاعراف والتقاليد والامثال الشعبية المنبثقة عنه ، وهي أفكار أكدت على أن الخضوع للسادة هو نوع من الايمان وبالتالي فإن التمرد عليه نوع من الكفر (وهي أفكار تشبه وتتقاطع إلى حد بعيد مع الاخلاق والأمثال الشعبية التي سادت في التاريخ الاسلامي وما تزال حتى اللحظة الراهنة) .

نيقولا ميكافيللي (1469 – 1527) : هو من أوائل المنظرين السياسيين البرجوازيين ، حاول في مؤلفاته البرهنة على أن البواعث المحركة لنشاط البشر هي الأنانية و المصلحة المادية، وهو صاحب مقولة:" أن الناس ينسون موت آبائهم أسرع من نسيانهم فقد ممتلكاتهم" ، إن السمة الفردية والمصلحة عنده هما أساس الطبيعة الإنسانية؛ ومن جانب آخر فقد رأى أن القوة هي أساس الحق في سياق حديثه عن ضرورة قيام الدولة الزمنية المضادة (البديلة) لدولة الكنيسة؛ ويؤكد على أن ازدهار الدولة القوية المتحررة من الأخلاق ، هو القانون الأسمى للسياسة وأن جميع السبل المؤدية لهذا الهدف طبيعية ومشروعة بما فيها السبل اللاأخلاقية (كالرشوة والاغتيال ودس السم والخيانة والغدر)؛ والحاكم عنده يجب أن يتمتع بخصال الأسد والثعلب ، وسياساته هي سياسة "السوط والكعكة"؛ هذه هي النزعة الميكافيلية التي تبرر كل شيء للوصول إلى الهدف السياسي ، وهي توضح معنى الفردية والإقرار بالاهتمامات الشخصية.

وفي القرن السادس عشر ظهر " فرنسيسس بيكون " (1561_ 1626) ، الذي أعلن "بأن المبدأ الذي ينظم الحياة الفردية والحياة الاجتماعية إنما يتجلى في الطبيعة البشرية بنزعاتها وميولها وما تضمر من عواطف وغرائز ، "فالطبيعة البشرية هي المنطلق الأصيل في بناء الأخلاق" ولكن ذلك مرهون بتطهير العقل

وغسله من التصورات والأوهام السابقة (أوهام القبيلة، أوهام الكهف، وأوهام السوق) لكي يتصدر العلم والعلماء قمة البناء"[29].

لقد كان بيكون –كما يقول ول ديورانت– "أعظم عقل في العصور الحديثة" قام بقرع الجرس الذي جمع العقل والذكاء وأعلن أن أوروبا قد أقبلت على عصر جديد .

ثم ظهورت الفلسفة الحديثة مع رينيه ديكارت (1596 م. _ 1650 م.) فيلسوف فرنسي وعالم رياضيات وفيزيائي وعالم فسيولوجيا.

كان "ديكارت" في مبحث المعرفة مؤسس المذهب العقلاني ، هذا المذهب الذي يرتكز عنده على مبدأ الشك المنهجي أو الشك العقلي "الشك الذي يرمي إلى تحرير العقل من المسبقات وسائر السلطات المرجعية" ومن سلطة السلف ، الشك الذي يؤدي إلى الحقيقة عن طريق البداهة العقلية كالحدس_ التحليل_ التركيب[30].

لقد أقام "ديكارت" وفق أسس الشك المنهجي والبداهة العقلية؛ يقينه الأول من مبدأه البسيط الذي عرفناه من خلاله "أنا أفكر.. أنا موجود" ، هذا المبدأ الأول هو بداية كل فكر عقلاني وهو ما سنجده مضمراً وصريحاً في الفلسفة العقلانية من ديكارت إلى ماركس، إنه المبدأ الذي وضع الذات والموضوع في علاقة ضرورية عقلية ديالكتيكية، وأسس مبدأ وحدة الفكر والوجود.. لكن "ديكارت" رغم ذلك كله فصل بين العقل والطبيعة بإرجاعها إلى ماهيتين مختلفتين هما: الفكر والامتداد، ولجأ إلى الإرادة الإلهية للربط بينهما.

وفي هذا السياق يؤكد المفكر العربي "إلياس مرقص"[31] أن: شرط تأسيس العقلانية في الفكر العربي يقتضي أولاً دراسة لمقولة العقل وابراز مقولة الفكر وتوابعها ولاسيما "المفهوم" ومقولة "الشكل" ويقتضي ذلك العودة إلى المبدأ

---

[29] ول ديورانت – مصدر سبق ذكره – ص126.

[30] الموسوعة الفلسفية – مصدر سبق ذكر– ص 135

[31] العقلانية في فلسفة الياس مرقص – قضايا و شهادات – مؤسسة عيبال – العدد الخامس – ربيع 1992 – ص 106 .

الديكارتي العقلي "أنا أفكر.. أنا موجود" الذي يؤسس العقلانية على مفهوم الإنسان الفرد و الخاص و العام أوالكلي؛ الأنا التي قوامها الفكر والعمل ويقتضي ذلك أيضاً مجاهدة النفس ونبذ أوهامها ومسبقاتها وكبح أهوائها ونزواتها وجموحها على صعيد الفرد والجماعة والطبقة والأمة والحزب.

"باروخ سبينوزا" (1632-1677):

يقول المؤرخ الفرنسي ول ديورانت في كتابه " قصة الفلسفة " أن سبينوزا وضع فلسفة سياسية عبرت عن آمال الاحرار والديمقراطيين في هولندا في ذلك الوقت، وأصبحت احدى المنابع الأساسية لجدول الأفكار التي بلغت أوجها في روسو والثورة الفرنسية.

يقول سبينوزا "ليست الغاية الأخيرة من الدولة التسلط على الناس أو كبحهم بالخوف، ولكن الغاية منها ان تحرر كل انسان من الخوف كي يعيش ويعمل في جو تام من الطمأنينة والأمن".

ويضيف قائلا "انني أكرر القول بان الغاية من الدولة ليست تحويل الناس إلى وحوش كاسرة والآت صماء، ولكن الغاية منها تمكين اجسامهم وعقولهم من العمل في امن واطمئنان ، وان ترشدهم إلى حياة تسودها حرية الفكر والعقل، كيلا يبددوا قواهم في الكراهية والغضب والغدر، ولا يظلم بعضهم بعضا. وهكذا فإن غاية الدولة هي الحرية في الحقيقة " .

ان هدف الدولة هو الحرية، لأن عمل الدولة هو ترقية النمو والتطور، والنمو يتوقف على المقدرة وتوفر الحرية.

اذ ان حرية الكلام والاحتجاج والنقد ستؤدي في النهاية إلى تغيير الأوضاع الفاسدة بالوسائل السلمية.

وكلما زادت الحكومة في مكافحة حرية الكلام وخنقها، كلما زاد الشعب عنادا في مقاومتها، ولن يتصدى لمقاومة هذه القوانين أصحاب الشره والطمع من رجال المال، بل أولئك الذين تدفعهم ثقافتهم واخلاقهم وفضائلهم إلى اعتناق الحرية، فقد جبل الناس بوجه عام على الا يطيقوا كبت آرائهم التي يعتقدون بانها حق والا يصبروا على محاربتها واعتبارها جرائم ضد القانون، وعندئذ لا يعتبر الناس ان مقت القوانين والامساك عن مقاومة الحكومة عار وخزي بل شرف عظيم .

وينتهي سبينوزا بقوله "فكلما قلت رقابة الدولة على العقل، ازداد المواطن والدولة صلاحاً"، واذا نال الناس هذه الحرية، فلن يضيرهم أي نوع من أنواع الحكومة تتولى امورهم، سواء كانت ديمقراطية أو ارستقراطية أو ملكية أو غيرها، وهنا سبينوزا يميل إلى تفضيل الحكومة الديمقراطية.

جون لـوك (1632م. – 1704م.): عصر التنوير والمساواه

رفض وجود أية أفكار نظرية مسبقة في الذهن.. فالتجربة بالنسبة له هي المصدر الوحيد لكافة الأفكار..! وحول فلسفته يقول ماركس :"لقد أقام لوك فلسفة العقل الإنساني السليم.. أي أنه أشار بطريقة غير مباشرة إلى أنه لا وجود لفلسفة إلاَ فلسفة البصيرة المستندة إلى الحواس السليمة".

ومن آرائه الاجتماعية والسياسية قوله: "بأن مهمة الدولة هي صيانة الحرية والملكية الفردية، وعلى الدولة أن تسن القوانين لحماية المواطن ومعاقبة الخارجين عن القانون" وقال أيضاً " إن الحالة الطبيعية للبشر تتأكد عند سيطرة الحرية والمساواة كمفاهيم أساسية تحكم المجتمع "؛ وتتوزع السلطة عنده إلى سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية وسلطة اتحادية.. كما طالب بالفصل التام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وقد دعمت آراؤه التوجهات الليبرالية في بريطانيا آنذاك[32].

[32] في نفس المرحلة جاء "بيركلي" وفلسفتة المثالية الذاتية المغرقة في الرجعية....وكذلك"ديفيد هيوم".

مونتسكيو (1689 – 1755) : في كتابه روح القوانين رفض الاستبداد، ودافع عن الحرية، وأكد على ضرورة فصل السلطات[33]، رافضاً للحكم المطلق ونظام الاستبداد، لأنه حكم يسوده شخص واحد بلا قوانين ولا أحكام ويسير كل شيء بإرادته ومخاتلاته.

ومونتسكيو يعد الاستبداد نظاما طبيعيا بالنسبة للشرق لكنه غريب وخطر على الغرب، وهي نفس الفكرة الأرسطية التي يقسم فيها العالم إلى شرق وغرب، للشرق أنظمة سياسية خاصة لا تصلح إلا له وهي بطبيعتها استبدادية يعامل فيها الحاكم رعاياه كالحيوانات أو كالعبيد، وللغرب أنظمة سياسية خاصة تجعل تطبيق الاستبداد يهدد شريعة النظام الملكي[34].

ثم جاء جان جاك روسو (1712 –1778) ليعلن أن الوجدان غريزة الهية معصومة ودعا إلى المساواة بين البشر وأن يظل الناس أحرارا كما ولدوا.

كما اعتبر روسو "أن الاستبداد في الأصل ليس نظاماً سياسياً، إنه عملية اغتصاب للسلطة، يترتب عنها أن المغتصب يضع نفسه فوق القانون"[35].

"ومعلوم عن روسو انه نهض في عزّ عصر التنوير لكي يطلق صرخته المدوية: لا لعلم بدون أخلاق، لا لحضارة بدون ضمير! والتنوير إذا لم يكن مبنياً على قيم العدالة والمساواة واحترام الحقيقة فإنه بلا أسس حقيقية"[36].

أما فولتير (1694–1778) عاش كل حياته مناضلاً من أجل الديمقراطية وحرية الرأي ضد التعصب الديني.

لقد خلد تاريخ الثقافة اسم فولتير.. فهو الكاتب الكبير والعالم السيكولوجي وفيلسوف الحضارة والتاريخ؛ عاش كل حياته مناضلاً ضد الكنيسة والتعصب الديني

---

[33] غنار سكيربك – تاريخ الفكر الغربي – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – 2012 – ص52

[34] أ.د. عبد الجليل كاظم الوالي – الاستبداد في الفكر الكلامي والفلسفي – الانترنت – تغطيات 2004.

[35] كمال عبد اللطيف – الاستبدا: حدود ودلالات – الانترنت – يونيو 2014.

36 صبحي درويش – الأخلاقي جان جاك روسو والتنوير – الانترنت – 14كانون الثاني 2006 .

وضد الأنظمة الملكية وطغيانها؛ وقد تعرض بسبب آراؤه للملاحقة والأضطهاد حتى أنه قضى معظم سنوات عمره بعيداً عن فرنسا في ألمانيا وسويسرا (جنيف) وكتب فيها أجمل مؤلفاته "كانديد".

حتى جاء كانط (1724 –1804) صاحب المذهب الانتقادي، وأخلاق العقل، وهو القائل بوحدة العقل النظري والعملي، وأن العقل العملي المحض يصدر أوامر مطلقة هي قوام الوجدان الأخلاقي، وتتميز بانها قطعية ترفض المحاباة ، وتوجب القيام بالواجب فعل الجندي الذي ينفذ ما به يؤمر أولاً.

يعرف كانط الأخلاق، عامةً بأنها مجال الحرية للبشرية، المتميز عن ميدان الضرورة الخارجية والسببية الطبيعية، الأخلاق عند كانط ، مجال اللازم (ما يجب أن يكون) هذا التعريف صحيح من حيث المبدأ ولكنه لا يرتكز، في فلسفة كانط ، الى فهم الطبيعة الاجتماعية للأخلاق وقولة بأن المثال الأخلاقي لا يتحقق إلا في العالم الآخر .

ذهب كانط الى أن الواجب هو المفهوم المركزي في الأخلاق وهو الذي يحدد مفهوم الخير (والخير هو فعل الواجب) وعلى هذا النحو يترتب على الإنسان عند كانط، أن يؤدي واجبة من أجل الواجب نفسة.

ذهب كانط الى أن الواجب هو المفهوم المركزي في الأخلاق وهو الذي يحدد مفهوم الخير (والخير هو فعل الواجب) وعلى هذا النحو يترتب على الإنسان عند كانط ، أن يؤدي واجبه من أجل الواجب نفسه .

يُعَرفّ كانط الأخلاق ، عامةً بأنها مجال الحرية للبشرية.

والى جانب كانط ، فقد حفلت الثقافة الألمانية بآراء فيخته وشلنغ وهيغل ومحاولاتهم بناء الأخلاق على نحو من الجدل الثلاثي (ديالكتيك) وقد أوصل الأول إلى المثالية الذاتية والثاني إلى المثالية الموضوعية والثالث (هيجل 1770 – 1831) إلى المثالية المطلقة ، حيث تقوم خصوصية مذهبه الأخلاقي في أنه طرح جانباً الجدل

الدائر حول المبادئ الأخلاقية المجردة ، ليركز الاهتمام على الأشكال الاجتماعية (عبر الالتزام الاخلاقي تجاه الاسرة والمجتمع والدولة) ، التي فيها يتم نشاط الشخصية الأخلاقي مكان الفضيلة الخلقية .

هيجل (1770_ 1831): تقوم خصوصية مذهبه أخلاقي في أنه طرح جانباً الجدل الدائر حول المبادئ الأخلاقية المجردة ، ليركز الاهتمام على الأشكال الاجتماعية ، التي فيها يتم نشاط الشخصية الأخلاقي التي فيها يتم نشاط الشخصية الأخلاقي مكان الفضيلة الخلقية .

يُنَصِّبْ هيجل " الشرف " المعتمد من قبل المجتمع والدولة القائمين ، وهكذا قان أخلاق هيجل هي أخلاق التزامات تجاه الأسرة والمجتمع والدولة .

أما أوغست كونت (1798 _1857) ، فالأخلاق لديه علم يهدف أول ما يهدف إلى البحث عن قوانين الحوادث الأخلاقية ، وهو صاحب نظرية" الحالات الثلاث " ، **التي تقول أن المفكر البشري مر خلال مسيرته "بثلاث حالات " أو مراحل من التطور**[37]:

1- **الحالة اللاهوتية أو التفسير الديني .**
2- **الحالة الميتافيزيقية وتتميز باعتماد العقل المجرد بواسطة التكامل والاستنباط .**
3- **الحالة الوضعية التي تتميز باعتماد العلم في فهم وتفسير الظواهر الطبيعية والبشرية وهي الحالة "المعاصرة" التي دعا الى الأخذ بها .**

وبعد أن استبعد كونت أساليب كل من التفكير الميتافيزيقي واللاهوتي، استبدل بهما مناهج التفكير العلمي أسوة بالعلماء الطبيعيين، فاتجه إلى "وضع قوانين تفسير الظواهر اللا أخلاقية توطئة للسيطرة عليها والإفادة منها في دنيانا الحاضرة".

[37] ول ديورانت – قصة الفلسفة – مصدر سبق ذكره – ص452.

والخصائص الرئيسية للأخلاق الوضعية كما نظر إليها كونت تتحدد وفقا لما يلي[38]:

أولًا: أنها تقوم على أساس العلم الوضعي وتحقق صفاته، ولهذا فهي حقيقية، أي تقوم على الملاحظة لا على الخيال وتنظر إلى الإنسان كما هو كائن بالفعل لا على النحو الذي يتخيل أن يوجد عليه.

ثانيًا: أن الأخلاق نسبية، وتستمد نسبيتها من نسبية المعرفة وليس لها طابع مطلق كما كان يرى كانط.

نيتشه (1844 – 1900): وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر ظهرت أفكار نيتشة ، التي تدعو الى تدمير الأخلاق القديمة وتمهيد الطريق لأخلاق " الإنسان الأعلى " ، انطلاقاً من قناعته بأن هناك تقديران متناقضان للسلوك الإنساني ، هما أخلاق السادة ، وأخلاق الطبقات العامة.

فالخضوع عنده يولد الذل والضعة ، والعجز ينتج طلب المساعدة من الغير ، حيث تسود أخلاق الضعف والسلام والأمن وتصبح أحد أهم السمات الأخلاقية للشعوب المستعبدة والمغلوبة على أمرها ، فالحياة التي تقوم على مبادئ التسامح الضعيف هي حياة تسير في طريق الانحلال ، فالأخلاق الحقة هي إرادة القوة.

فالضعيف فاتر الهمة الذي يقول " إن الحياة لا تساوي شيئاً " خير له أن يقول " إنني لا أساوي شيئاً " هكذا كان نيتشة واضحاً وصريحاً في احتقاره للضعفاء ، وكان بالمقابل مغالياً في تمجيد القوة ، فالإنسان الأعلى عنده هو فرد متفوق يرتفع بشجاعته من وسط الشعب بفضل تربيته القوية لا بفضل الانتخاب الطبيعي أو أي عامل آخر .

[38] أ.د. مصطفى حلمي – الأخلاق عند أوجست كونت (1857 م) – الانترنت.

كان نيتشة يحتقر أخلاق العبيد أو الضعفاء لأنها أخلاق صادرة عن الضعف والعجز بينما أخلاق الأقوياء أو " السادة " كما يقول : تقوم على البطولة والمقدرة.. إنها أخلاق الأقوياء "الخير" فيها يكون خيراً بمقدار ما يعبر عن شعور الفرد بالقوة، فإذا صدر منه فعل الخير فذلك يكون عن بطولة وامتلاء وبذل ، لا عن خوف أو إكراه .

أما العبيد فانهم يلجأون الى تسمية الأشياء بعكس أسمائها الحقيقية . وهكذا فالشعور بالعجز يسميه العبد " طيبويه " ، وعدم القدرة على رد الفعل يسميه " صبراً " كما يسمي الخضوع " طاعة " و الوضاعة " تواضعاً " والعجز عن الانتقام " عفواً " وهكذا.

وسؤالي الى أي مدى تنطبق أخلاق العبيد على العرب اليوم ؟ وما هو البديل ..؟ هل هي إرادة الحياة ؟ هل هو الإنسان الذي يثور ضد العدو الوطني ، وضد العدو الطبقي ، إلى جانب ثورته على الأخلاق السائدة وأضاليلها ؟ هل هو الإنسان الذي يثور على الشفقة وعلى الرحمة وعلى الصبر والتواضع والتواكل ؟ الجواب أتركه لكم .

فرويد (1856 – 1939) :بعد نيتشه ، ظهرت الفرويدية (أو مذهب التحليل النفسي)، انتشر بشكل واسع في البلدان الرأسمالية الغربية، **على يدي الطبيب النفسي النمساوي سيغموند فرويد الذي قال بأن دوافع الانسان واخلاقياته هي انعكاس لميوله اللاشعورية ، ولا سيما الجنسية** ، انه العنصر الأولي لعالم الإنساني الداخلي – "الهو" (اللاشعور) الذي يفعل كقوة بدون وجهة ، كنزوع يتخذ اتجاهه في " مبدأ اللذة " ويتجلى عند الرجل في عقدة متناقضة من الميول الجنسية نحو الأم وفي بواعث عدوانية تجاه الأب .

هربرت سبنسر (1820 – 1903)[39]: مصدر الأفكار والآراء حول الأخلاق التي نادى بها "سبنسر" قد تشكلت على أساس بيولوجي أو التفسير التطوري، بفضل نظرية دراوين ولا مارك عن أصل الأنواع " وعن " الانتقاء الطبيعي "، حيث يربط "سبنسر" فكرة الضمير الأخلاقي بالفكرة العامة أو فكرة الأخلاق المكتسبة ، وهي فكرة "بقاء الأصلح" في تطبيقها على الواقع الاقتصادي والبقاء للأقوى فيه .

وليم جيمس (1842 – 1910): تأثر وليم جيمس بالمفكر الأمريكي تشارلز بيرس مؤسس فلسفة البرجماتزم صاحب مقولة " لكي نجد معنى للفكرة ينبغي أن نفحص النتائج العملية الناجمة عن هذه الفكرة " .

لم يقتنع وليم جيمس بالفلسفة التي تقوم على التفكير والتأمل ورأى أن لا قيمة للأمور في نظره إلا إذا أرشدتنا الى تحسين أوضاع حياتنا، فالناس يقبلون الفلسفات أو ينبذونها وفقاً لحاجاتهم لا وفقاً للحقيقة الموضوعية، وهم لا يتساءلون : هل هذا منطقي ، بل يتساءلون عن مدى ما تتناسب الفلسفة مع مصالحهم[40].

لا قيمة إلا للفرد ، وكل ما عدا ذلك فهو وسيلة ، وهكذا يرى دور الدولة وواجبها في خدمة الأفراد رجالاً ونساءاً، والأخلاق هنا مبنية على هذا الأسس.

جون ديوي (1859 – 1952)[41]**: وبعد وليم جيمس ، جاء تلميذه جون ديوي الذي قال أن النمو و التطور ، هما أعظم الأشياء وأفضلها وأجدرها بالاحترام،** لقد جعل ديوي من النمو والتطور مقياسه الأخلاقي ، **فالنمو في نظره هو المقياس الأخلاقي وليس الخير المطلق .**

كما يقول " لكي تكون فاضلاً (أو أخلاقياً) لا يعني ذلك أن تكون طيعاً وأنيساً ، إذ أن الفضل بغير مقدره ، فضل اعرج ، ولن تنفعنا فضائل العالم كلها إذا كان

[39] ول ديورانت – قصة الفلسفة – مصدر سبق ذكره – ص465.

[40] ول ديورانت – قصة الفلسفة – مصدر سبق ذكره – ص618

[41] ول ديورانت – قصة الفلسفة – مصدر سبق ذكره – ص624

ينقصها الذكاء والعقل... لأن الجهل هو حالة استبعاد وفقدان للوعي وليس نعمة أو سعادة .

أما عالِم الاجتماع الألماني ماكس فيبر (1864 . 1920) ، فقد رأى أن الحداثة المعاصرة، وانتقال العالم من العصر القديم إلى العصر الحديث، يمكن إرجاعه إلى سببين رئيسيين، هما : «روح» الرأسمالية، و«الأخلاق» البروتستانتية .

من خلال دراساته استنتج فيبر أن الرأسمالية ، وهي التي خلقت العالم الحديث، لم تنشأ إلا في تلك البلاد التي تحولت إلى البروتستانتية ، مثل بريطانيا وألمانيا وهولندا ، **وذلك لأن الأخلاق التي تبشر بها البروتستانتية، على خلاف الكاثوليكية أو الأرثوذكسية ، تدعو إلى العمل والإنتاج وتكوين الثروة ، والنجاح في مثل هذا المسعى هو علامة رضا من الرب .**

فالكاثوليكية التقليدية مثلا كانت ترى أن الثراء هو امتحان من الرب ، وأن الغني الذي لا يتخلى عن ثروته من أجل الرب لن يدخل الجنة . أما البروتستانتية، أو ما بشرت به تعاليم لوثر وكالفن وغيرهما، في تفسير مختلف للأناجيل، فهو أن الثراء دلالة على النجاح، والنجاح في الحياة الدنيا هو علامة رضا من الرب، وعلى ذلك فإن المؤمن الحق هو من يسعى وينجح، وبذلك كانت الأخلاق البروتستانتية –عند فيبر – هي الحاضن لروح رأسمالية تكمن وراء كل إنتاج أو إبداع .

إن الأخلاق الجديدة – في المجتمعات الرأسمالية ، عبرت بوضوح عن المصالح الفردية للبورجوازية وشكلت أداتها الفكرية في تدعيم سيطرتها ، وهي تنطلق من أن الملكية الخاصة هي ماهية الإنسان الاجتماعي ، كما تنظر إلى نشاط رجال الأعمال على أنه مغزى الحياة البشرية وهدفها ، وترى فيه معيار كرامة الفرد وحب الرفعة والعدالة التي تعني هنا المنفعة المتبادلة ، أما الحرية فهي تعني حرية المنافسة الرأسمالية شرط لحرية الفرد .

والحقيقة أن جوهر الأخلاق البورجوازية يقوم على الفردية والأنانية، أنها أخلاق لا تعترف ، في العلاقات بين الناس ، إلا برابطة واحدة هي المصلحة العارية ، والمنفعة الخاصة والكسب الشخصي ، أنها الأخلاق التي تبرر الحروب وكراهية البشر ، وان الحق دائماً إلى جانب القوة ،كما يتبدى نفاق الأخلاق البورجوازية بالدعوة إلى "حقوق" الشخصية " وحريتها " التي يروجون لها اليوم في إطار حقوق الإنسان والديمقراطية وهي كلها تركز على الحقوق بالمعنى الفردي الرأسمالي وليس بالمعنى المجتمعي.

إن الوعي الأخلاقي البورجوازي ، بتبريره الرأسمالية مضطر لتبرير العيوب والرذائل الناجمة عنها ، وهو يعتبر أن الإجراءات اللاأخلاقية شيئاً مقبولاً ، وضرورياً أحياناً ، أنه يتدنى إلى مستوى الكلبية cynicism التي تحتقر آداب وثقافة المجتمع وقيمه الروحية والأخلاقية.

فالمعروف إن البرجوازية بعد استيلائها على السلطة ، تسعى إلى ممارسة الحلول الوسط ليس فقط في السياسة بل و أيضاً في الأخلاق سواء عبر تحالفها مع بقايا الأرستقراطية أو إقامة أية تحالفات غير أخلاقية لكبح الحماس الثوري للجماهير ، هذه الصورة تتجلى بوضوح في بلدان وطننا العربي في التحالف الراهن لقوى البرجوازية الكومبرادورية والبيروقراطية مع حركات الإسلام السياسي الذي يعبر عن حالة الانكفاء نحو الأساليب الاستبدادية القديمة أو التوتاليتارية في إطار التخلف والتبعية و التطور المشوه.

من كل ما تقدم ، نلاحظ انتقال المسألة الأخلاقية في عصر النهضة أو في حضارة الغرب الرأسمالي عموما ، من مستوى الدين الآمر ، والفكر اللاهوتي إلى مستوى الفكر الانتقادي ، وأصبحت قواعد الأخلاق الرأسمالية موضوعاً من مواضيع الثقافة الإنسانية "دون القطيعة الكاملة مع جوهر الدين "، فقد تضاءلت –كما رأينا– فكرة المذاهب الأخلاقية القديمة على أثر انتشار النزعات الأخلاقية الذرائعية الى

جانب الفلسفة الوجودية ،كيركغارد، سارتر، كامو، دي بوفوار ، علاوة على سان سيمون وشارل فورييه وروبرت أوين وغيرهم من الاشتراكين الطوباويين والفلاسفة والمفكرين العقلانيين في عصر النهضة الذين قدموا اسهامهم في علم الأخلاق، حيث حاولوا أن يتنبئوا وأن يصوروا علاقات أخلاقية جديدة بين الناس ، واسهموافي توليد مفاهيم وأفكار ومدارس فلسفية جديدة معلنة موت النظام الاقطاعي القديم وميلاد عصر جديد للبشرية ، عصر الثورات البرجوازية الأوربية التي كانت بمثابة الإعلان الحقيقي لعصر النهضة أو عصر الحداثة ، ووضعت قواعد الأخلاق الجديدة .. أخلاق الديمقراطية البورجوازية الليبراليه.

كارل ماركس:(1818 – 1883): مؤسس فلسفة المادية الجدلية والمادية التاريخية والاقتصاد السياسي، كان ماركس فيلسوفاً مادياً جدلياً " رفض فهم الفلسفة على إنها علم مطلق ، غريب عن الحياة العملية والنضال، مؤكداً إن مهمة الفلسفة والفكر الاجتماعي ليست بناء أو إنشاء Construction المستقبل ، ولاوضع نظريات تصلح لجميع العصوروالدهور، بل إن مهمتها " النقد الذي لايرحم لكل ماهو قائم ، نقد لايرحم بمعنيين ، لايهاب استنتاجاته الذاتية ، ولا يتراجع أمام الاصطدام بالسلطات القائمة[42] ، إن مأثرة فلسفة ماركس تكمن في كونها البرهان الفلسفي والعملي في آن واحد على حتمية التحويل الجذري للمجتمع نحو الانعتاق والتحرر والعدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية رغم كل ما يتبدى اليوم من عوامل القهر والتخلف .

وبإزاء هذه الحركة قامت الفلسفة المادية الجدلية عبر إعلان ماركس عن "فلسفة علمية تقوم على مبدأ المادية التاريخية المتطورة تبعا لحتمية جدلية صارمة هي حتمية

[42] المصدر: كتاب: موجز تاريخ الفلسفة– ص618

الصيرورة والغائية، فقد بين كل من ماركس وانجلز أن الأخلاقيات يحددها النظام الاقتصادي والاجتماعي للأمة، وأنها نتاج تاريخي . ورسم ماركس وانجلز – في تعاليمهما – الدرب الصحيح إلى السعادة والعدالة والحرية ، **إن ماركس ، باكتشافه القوانين الخاصة ، المميزه لتطور الرأسمالية ، اكتشف – في السياق نفسه – " المفهوم العام عن القانون ، بما في ذلك الفهم العملي للقوانين الأكثر شمولاً لتطور الطبيعة والمجتمع والمعرفة ، ويأتي وصف ماركس للقانون العام للتراكم الرأسمالي مثالاً رائعاً على هذا البحث الملموس للقوانين الشاملة لكل تطور ، إن هذا القانون يعكس العلاقة المتبادلة بين إثراء طبقة الرأسماليين وبين تفاقم بؤس الطبقة العاملة والكادحين ، فكلما ازداد تراكم في أحد قطبي المجتمع يزداد بالمقابل تراكم البؤس في القطب المعاكس ، ولذا فإن التراكم الرأسمالي لايؤدي إلى القضاء على الفقر : كما يروج أصحاب الأفكار الليبرالية والديمقراطية الكاذبة ، بل إنه على العكس ينتج الفقر باستمرار ، ذلك إن هذا الفقر هو الشرط الرئيسي للغنى في صيغته الرأسمالية (ولذلك قيل: إن رأس المال ينزف دماً من جميع مساماته..)، كما أن تفاقم التناقضات بين الرأسماليين والكادحين وجموع الفقراء ، سيقود بالضرورة إلى أذكاء نضال الفقراء الطبقي ، والتعجيل بعملية التغيير والثورة . كذلك أقامت الماركسية البرهان العلمي على أن الحل المادي لكافة مشكلات الحياة الاجتماعية – بما في ذلك الأخلاق– إنما ينبع من الحل المادي لمسألة علاقة الوجود الاجتماعي ، بالوعي الاجتماعي الذي بدوره يمارس تأثيراً عكسياً على الوجود الاجتماعي .**

الأخلاق الاشتراكية :

يتمثل جوهر الأخلاق الاشتراكية في الدفاع عن مصالح الفقراء والكادحين بما يتطابق مع القيم الأخلاقية التي تخدم التقدم الاجتماعي على المستوى الإنساني كله، وهي تقوم على :

1- **أخلاق جماعية ديمقراطية، ومبدؤها الأساسي أن الفرد من أجل الجميع، والجميع من أجل الفرد**، وهو مبدأ يتنافى مع الأنانية وحب الذات والنفعية الذاتية، ويجمع بصورة منسجمة بين المصالح الشعبية العامة والجماعية والشخصية .

2- **أخلاق إنسانية، وهي تسمو بالإنسان وترسخ العلاقات الإنسانية حقا بين الناس**، ونقصد بذلك علاقات التعاون الرفاقي والتعاضد وحسن النية والنزاهة، والبساطة ، والتواضع في الحياة الشخصية والاجتماعية .

3- **أخلاق نشيطة وفاعلة، وهي تشجع المواطنين على تحقيق المآثر الإيجابية الجديدة** في العمل والإبداع على المستوى الوطني والانساني العام .

النظام التوتاليتاري (الشمولي) أو الشر السياسي:

"في كتابها العمدة "أصول التوتاليتارية" الصادر سنة 1951عملت حنا أرندت على فهم أسباب تحول ألمانيا إلى نظام للهيمنة المطلقة". "فالتوليتارتية، كتجسيد للشر المحض، حدث غير مسبوق في التاريخ السياسي تأتي بذورها من الحداثة ومن عجزها عن تدبير مشكل العيش المشترك. فالشر قبل كل شيء فعل عنيف وسلوك عدواني يتم في المجال السياسي ويسعى إلى تدمير الغير وإخضاعه والتحكم فيه"[43].

يُفهم من التوليتارتية –كما تقول حنا أرندت– ذلك النظام السياسي الذي يجعل الأفراد خاضعين لسلطوية هيئات سياسية واجتماعية، وبمعنى آخر، فإنّه يتأسس على وجود نظام وحيد تنصهر فيه كلّ السلط؛ التشريعية والقضائية والتنفيذية، لتكوين سلطة قاهرة تمارس سيطرة شاملة على الأشخاص

[43] ابراهيم مجيديلة – حنا أرندت الإنسان في مواجهة تفاهة الشر – موقع: مؤمنون بلا حدود – 31 ديسمبر 2016.

وأنشطتهم، وتتدخل في كل تفاصيل حياتهم ، تحولهم إلى "جثث حيّة"، ويصيرون غرباء عن ذواتهم ويفقدون الإيمان بأنفسهم.

قاربت حنا أرندت سؤال/مشكل الشر من منظور سياسي بعيداً عن كلّ التفسيرات اللاهوتية والقيمية، فهو بالنسبة إليها لا يرتبط بأيّ ميل ميتافيزيقي، ولا يستند إلى أيّ مبادئ مطلقة تحيل إلى ما هو مقدّس أو ديني، إنّما هو إنساني ولا يمكن أن يفهم إلا في علاقته بما هو إنساني، وعبر اقترافه فإنّ الناس يخرجون من إنسانيتهم.

فالشر هو ما يجعل الكائن البشري يعيش تمزقاً بين إنسانيته وبين اللاإنساني، إنّه غياب تطابق الإنسان مع ذاته. ومن أجل رسم صورة عامة، جاز لنا القول إنّ الشر بالنسبة إلى حنا أرندت هو فعل إنساني، ولا يخرج عن العالم الإنساني. فهو يصدر عن الإنسان، ويقع على الإنسان. فليس فيه شيء من الشيطان، وليس له أيّ مظهر ميتافيزيقي، ولا يرتبط بأيٍّ من المبادئ الخالدة للعقل الإلهي. فالشرّ كله إنساني".[44]

تقول حنا أرندت : "لا يكون للحرية تحقق فعلي في العالم الذي لا يسمح بممارسة الفعل والكلام، مثل المجتمعات الاستبدادية التي تعتقل رعاياها داخل بيوتهم الضيقة، وتمنع بذلك ميلاد حياة عمومية. فبدون حياة عمومية مضمونة سياسيا، لا يمكن للحرية أن تتجلى، إذ ينقصها الشرط اللازم لظهورها في المجال العام. إن الحرية، بوصفها واقعا قابلا للبرهنة عليه، ترتبط بالسياسة ارتباطا تلازميا، وتشكلان معا وجهين لنفس الشيء"[45].

---

[44] ابراهيم مجيديلة – المصدر السابق.

[45] مجزوءة الأخلاق – الانترنت .

المدرسة الإجرائية الجديدة:

"ولهذا المدرسة اتجاهان أساسيان: نظرية العدالة التوزيعية لدى الفيلسوف الأمريكي جون راولز (1921 – 2002) ونظرية الفعل التواصلي لدى الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس (1929 –)..

أما جون راولز فينطلق من التصور الكانطي لأسبقية مبدأ العدل على مبدأ الحرية، رافضا بشدة بناء المنظومة القيمية الجماعية على مضمون عيني للخير المشترك، معتبرا أن جوهر الفكر الديمقراطي الليبيرالي هو صراع التصورات العقدية والمعيارية وتنظيم هذا الصراع اجرائيا.

وهكذا يمير راولز بين " الخير المشترك السياسي" الذي يتماهي مع القواعد الليبرالية للتنظيم السياسي (الخير المشترك الأخلاقي) الذي هو حصيلة تأويلات قيمية لا يمكن فرضها بقوة القانون، بل يجب إخضاعها لإرادة الناس.

إن همه هو استكشاف العقد الاجتماعي الذي يضمن في أن واحد حرية الأفراد ومساواتهم، مجملا قواعد هذا العقد في مبدئين أساسين هما[46]:

أولا: يتعين أن يكون لكل الأفراد حقوقا متساوية في النظام العام، أي القدر الأوسع من الحريات المتساوية الأصلية.

ثانيا: لا يكون التفاوت الاجتماعي والاقتصادي مقبولا إلا بشرطين هما من جهة استفادة اكبر عدد ممكن من المحرومين من الفائض الجماعي والمساواة العادلة في الفرص بين جميع الأفراد".

"أما نظرية الفعل التواصلي لدى هابرماس فتبدو أكثر رصانة فلسفيا، وأعمق كثافة نظريا، وتشكل اليوم أهم نظرية غريبة في فلسفة القانون والأخلاق من حيث حجم الاهتمام وسعة النقاش والتداول.

[46] سيد ولد أباه – نظريات معاصرة في الأخلاق – –الأخلاق: بين المعيارية والإجرائية– الانترنت – 2012/4/15.

"ينطلق هابرماس في تصوراته القانونية الأخلاقية من أطروحة ماكس فيبر حول مسار العقلنة ونزع القداسة المميز للمجتمعات الغربية الحديثة المعلمنة، فنتيجة لهذا المسار فقدت هذه المجتمعات المعايير والقيم التي كانت تضمن تعاضدها وانسجامها. ومن هنا الحاجة إلى استراتيجية نقاشية تواصلية للتوصل لإجماع حر حول القيم المشتركة"[47].

إلا أن هابرماس ينتقد بشدة التصورات الأداتية للعقل(أي اعتباره أداة للمعرفة و إخضاعه للمقايسس التجريبية) كما ينتقد الإيديولوجيات الوضعية والتاريخانية التي تسلحت بها النظريات الإجرائية الليبرالية الحديثة.

"النتيجة الأساسية التي نستخلصها من هابرماس هي تأسيسه للمنظور القانوني القيمي على استراتيجيات التواصل والنقاش الحر ضمن منظور الاعتراف والتداخل بين الذوات الذي يفضي إلى توافق ذي صلاحية شاملة"[48].

سارتر والفلسفة الوجوجدية:

جان بول سارتر (1905 – 1980): هو فيلسوف وروائي وكاتب مسرحي كاتب سيناريو وناقد أدبي وناشط سياسي فرنسي.

درس الفلسفة في ألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية. حين إحتلت ألمانيا النازية فرنسا، إنخرط سارتر في صفوف المقاومة الفرنسية السرية. عرف سارتر واشتهر لكونه كاتب غزير الإنتاج ولأعماله الأدبية وفلسفته الوجودية

الوجودية: تيار فلسفي يميل إلى الحرية التامة في التفكير بدون قيود ويؤكد على تفرد الإنسان، وأنه صاحب تفكير وحرية وإرادة واختيار ولا يحتاج إلى مُوَجِّه. وهي جملة من الاتجاهات والأفكار المتباينة، وليست نظرية فلسفية واضحة المعالم، ونظراً

47 سيد ولد أباه – المصدر السابق.

48 سيد ولد أباه – المصدر السابق.

لهذا الاضطراب والتذبذب لم تستطع إلى الآن أن تأخذ مكانها بين العقائد والأفكار. وتكرس الوجودية في التركيز على مفهوم أن الإنسان كفرد يقوم بتكوين جوهر ومعنى لحياته. ولقد ظهرت كحركة أدبية وفلسفية في القرن العشرين، على الرغم من وجود من كتب عنها في حقب سابقة. فالوجودية توضح أن غياب التأثير المباشر لقوة خارجية (الإله) يعني بأن الفرد حر بالكامل ولهذا السبب هو مسؤول عن أفعالهِ الحرة .والإنسان هو من يختار ويقوم بتكوين معتقداته والمسؤولية الفردية خارجاً عن أي نظام مسبق. وهذه الطريقة الفردية للتعبير عن الوجود هي الطريقة الوحيدة للنهوض فوق الحالة المفتقرة للمعنى المقنع (المعاناة والموت وفناء الفرد).

"الفكرة الرئيسية في الفلسفة الوجودية تتجلى في أن "الوجود يسبق الماهية" بمعنى أن البشر أحرار في تقرير مصيرهم، إذ أنهم يخلقون هويتهم وليسوا متلقين لها. ونحن مسؤولون مسؤولية كاملة عما نؤول إليه.

"الإنسان ليس شيئاً سوى ما يصنعه هو من نفسه" وقدم سارتر الحجج تلو الحجج ضد الفكر الماهوي والجبري.

وعمد في سبيل ذلك إلى أن يصف الحرية في وضوح وبساطة – وبساطة شديدة كما رأى بعد ذلك – بانها شكل لا انفصام له عن الوجود البشري".[49]

الأفكار الأساسية للفلسفة الوجودية:

- يؤمنون إيماناً مطلقاً بالوجود الإنساني ويتخذونه منطلقاً لكل فكرة.
- يعتقدون بأن الإنسان أقدم شيء في الوجود وما قبله كان عدماً وأن وجود الإنسان سابق لماهيته.
- يعتقدون بأن الأديان والنظريات الفلسفية التي سادت خلال القرون الوسطى والحديثة لم تحل مشكلة الإنسان.

49 كامي وسارتر – رونالد أرونسون – ترجمة: شوقي جلال – عالم المعرفة – العدد 334 – ديسمبر 2006 – ص69

- يقولون إنهم يعملون لإعادة الاعتبار الكلي للإنسان ومراعاة تفكيره الشخصي وحريته وغرائزه ومشاعره.
- يقولون بحرية الإنسان المطلقة وأن له أن يثبت وجوده كما يشاء، وبأي وجه يريد دون أن يقيده شيء.
- يقولون إن على الإنسان أن يطرح الماضي وينكر كل القيود دينية كانت أم اجتماعية أم فلسفية أم منطقية.
- لا يؤمنون بوجود قيم ثابتة توجه سلوك الناس وتضبطه، إنما كل إنسان يفعل ما يريد وليس لأحد أن يفرض قيماً أو أخلاقاً معينة على الآخرين.

الفيلسوف الألماني بيتر سلوتيرجيك (1947 –)، يرى أنّ السياسة والفلسفة، كما في فترة التأسيس الإغريقية، يمتلكان خاصية مشتركة قوية هي: أنّ كلتيهما بطريقتهما الخاصة عبارة عن فنٍ يهتم بالعالم ككل[50].

ويرى أيضاً أنّ حالتنا الراهنة تشبه إلى حد كبير حالة أوروبا عام 1945 بعد الحرب العالمية الثانية، "عصر القلق". ونحن نعيش الحالة نفسها من القلق المرعب والآمال العراض. وبهذا الصدد ينبغي على الفلسفة أن تتحمل مسؤوليتها بخصوص المسألة الأساسية التالية: تشخيص مرض العالم.

ثم يستعرض هذا المفكر الألماني المعاصر ثلاث لحظات من تاريخ الفكر ، فهناك أولاً اللحظة الكانطية في أواخر القرن الثامن عشر، في تلك اللحظة اعتقد كانط أنّه وجد التشخيص الملائم لعلاج مرض العصر، وعندئذ بلور قانونه الأخلاقي القطعي الملزم الذي عرف كيف يوفق بين الطابع الأناني للمصلحة الشخصية وبين مقتضيات الصالح العام أو المصلحة العامة. وهكذا جعل التعايش ممكناً بين مختلف الكائنات العقلانية داخل الإطار القانوني للمجتمع البورجوازي في عصره، ولهذا الغرض بلور مبدأه الأخلاقي القطعي الملزم لكل البشر. على النحو التالي: "تصرّف

50 هاشم صالح – مصدر سبق ذكره.

بطريقة أخلاقية معيّنة حيث يصبح فيها سلوكك وكأنه قانون كوني ينطبق على الجميع"[51].

ثم يردف الفيلسوف بيتر سلوتيرجيك قائلاً :بعد كانط بخمسين سنة ظهر كارل ماركس واضطرّ إلى بلورة مبدأ فلسفي آخر لحلّ مشكلة العصر.

فالظروف تغيرت والمشاكل الملحة اختلفت ، من المعلوم أنّ البؤس المدقع للطبقة العاملة في أوروبا صدمه بعمق، وبناء على ذلك أسّس فكره ونظريته.

على أي حال فإنّ ابتكارية ماركس تكمن في أنّه قام بتحديث المبدأ الأخلاقي القطعي الليبرالي لكانط. لقد حدّثه وطوّره لكي يصبح عبارة عن أطروحة ثورية. تقول هذه الأطروحة الماركسية ما يلي: إنّ الواجب المطلق لكلّ إنسان يكمن في إزالة الأوضاع البائسة التي جعلت منه مخلوقاً فقيراً، بائساً.

بعد مائة سنة من لحظة ماركس ظهرت مشكلة جديدة تتطلب حلاً جديداً أو مبدأ أخلاقياً قطعياً جديداً. وعندئذ ظهر الفيلسوف الألماني هانز جوناس وبلور في السبعينات من القرن العشرين هذا المبدأ الأخلاقي الملزم للبشرية، إذا ما أرادت أن تخرج من الأزمة الجديدة التي تتهددها. وهي الأزمة التي تخصّ الطبيعة والبيئة والمناخ.

وعندئذ أجرى تعديلاً على المبدأ الأخلاقي الكانطي فأصبح على النحو التالي: "تصرّف دائماً بطريقة تكون انعكاسات أعمالك متوافقة مع مقتضيات الحياة الإنسانية الحقيقية على وجه الأرض". بمعنى آخر: لا ترمِ القاذورات في الشارع، لا تفعل شيئاً يؤدي إلى تخريب الطبيعة أو البيئة، حافظ على الطبيعة والبيئة والمناخ بقدر المستطاع[52].

---

51 هاشم صالح – مصدر سبق ذكره.

52 هاشم صالح – مصدر سبق ذكره.

أخيراً ، نستنتج من هذا التلخيص للفلسفات الأخلاقية الغربية اهتمام معظم فلاسفتها بالمفاهيم الانسانية وقيم الاخلاق والعدل والمساواة والديمقراطية والمواطنة وفصل السلطات، إلى جانب عدد من الفلاسفة الذين انطلقوا من رؤى وافكار نقيضة للديمقراطية والمساواة.

وفي هذا الجانب ، أود التأكيد على أنه بالقدر الذي نؤمن فيه بالديمقراطية والحرية والعدل والاخلاق، إلا أنني أود التوضيح إلى أنه بدون الاعتراف بـ"مجتمع المواطنين" في مجتمعنا الفلسطيني وبلداننا العربية، وبأهمية دورهم في فضاء ديمقراطي تتوفر فيه حرية الرأي والمعتقد والعدالة والمساواة...الخ، يكون الحديث عن التحرر الوطني ومقاومة العدو الصهيوني او تطبيق الديمقراطية نوعا من الأوهام أو الشعارات الانتهازية المضللة، لا يراد بها سوى تكريس استبداد السلطة الحاكمة وتفردها، وتحقيق مصالحها بالدرجة الأولى، لكي تستمر في حكمها الإكراهي التسلطي دون مُنازع.

وفي هذا الجانب فان الوحدة الوطنية لا تعني، في أي حال من الأحوال، طمس الفروق ونفي الاختلاف وإلغاء المصالح الخاصة المتعارضة، بل تعني إعادة بناء الوجود الاجتماعي على مشتركات لا تفاوت فيها بين الأفراد والجماعات ولا تنازع عليها.وبالتالي فان المواطنة وفق تفسيرها الحداثي ، هي الشيء المشترك بين جميع المواطنين، فبدون مبدأ المواطنة لا يمكن أن يقوم مجتمع ديموقراطي حديث تسوده التعددية والحريات والعدالة الاجتماعية في إطار وحدته الداخلية . ومن ثم ، يجب إعادة التفكير في مفهوم الدولة الوطنية (والسلطة)، في ضوء الوقائع القائمة على الأرض، أي في ضوء الواقع العياني ، إذ أن التفكير في السلطة أو الدولة وإعادة تعريفها في بلادنا، هو في الوقت ذاته تفكير في مستقبل الأمة العربية وإعادة تعريفها ، بدلالة الدولة الديمقراطية الحديثة، لا بدلالة الرغبات والأوهام الذاتية أو البرامج والرؤى المستندة إلى منطق الإسلام السياسي، الذي يتجاوز الدولة الوطنية أو القومية أو المنطق السياسي اليميني الهابط الذي يراهن على أوهام التحالف الإمبريالي الصهيوني في صياغة السلطة أو الدولة.

المذاهب والفلسفة الإسلامية:

أ- المذاهب الإسلامية:-

مارس المفكرون الإسلاميون نوعاً من الاجتهاد على نطاق واسع خلال القرون الأولى للحضارة العربية الإسلامية، وكان من نتيجة هذا الاجتهاد بروز المذاهب التي يتوزع المسلمون بينها إلى يومنا هذا، ومن المعروف أن الاجتهاد قد توقف منذ القرن الثاني عشر الميلادي تقريباً، أو ما يمكن أن نطلق عليه حالة الانقطاع الفكري، حيث تجمد الفكر كما يقول د. سمير أمين في مدارس المذاهب المذكورة وضاق هامش التفسير الحر للشريعة، فلم يعد من الممكن الخروج عن حدود المذاهب المعترف بها ، وفي هذا السياق ، يقول د.الجابري في كتابه الهام " تكوين العقل العربي " ، إن " الثقافة العربية الاسلامية تنقسم إلى ثلاث مجموعات :

1. علوم البيان من فقه ونحو وبلاغة
2. علوم العرفان من تصوف وفكر شيعي وفلسفة وطبابه وفلك وسحر وتنجيم.
3. علوم البرهان من منطق ورياضيات وميتافيزيقيا .

ويتوصل إلى ، أن الحضارة الاسلامية هي حضارة فقه ، في مقابل الحضارة اليونانية التي كانت حضارة فلسفة ، لقد تجمدت الحضارة العربية عند الفلسفة اليونانية، وغاب عنها العنصر المحرك : التجربة ، بعد أن غلب عليها اللاهوت أو علوم العرفان أو اللامعقول " . ثم يستطرد د.الجابري بالقول " إن العقل البياني العربي لايقبل بطبيعته التجربة لأنه يحتقر المعرفة الحسية ويترفع عن التجربة ويتعامل مع النصوص أكثر من تعامله مع الطبيعة وظواهرها ، ويعود السبب في ذلك كما يقول إلى "أن الفلسفة اليونانية التي أخذها العرب عن الإغريق كانت فلسفة تؤكد على مجتمع السادة والعبيد ، ولاتؤمن بالتجربة لأنها من أعمال العبيد (وكذلك جميع الحرف) ، أما السادة فهم من نوع " أعلى " ومهامهم تنحصر في التفكير والنظر

وانتاج الخطاب " وكانت المحصلة أن "إنجازات العرب في اللغة والفقه والتشريع شكلت قيوداً للعقل الذي أصبح سجين هذا البناء من الركود والتخلف ".

ورغم ذلك فإن الجابري لاينكر دور العلماء والعلم العربي عموماً في تأسيس طريق النهضة الاوروبية وبالذات أبن رشد ، والحسن بن الهيثم (توفى عام 430 هـ) الذي عرف بنظرياته في علم الضوء والبصريات التي كانت أساساً أو قواعد علمية بني عليها غاليليو وغيره فيما بعد ، ولكن إبن الهيثم كان غريباً في الثقافة العربية في حين أن الغزالي كان حاضراً بقوه وإصرار إلى يومنا هذا ، إبن الهيثم رأى الحقيقة في العلم ، أما الغزالي فرأى طريق الحقيقة في التصوف ".

لقد نشأت المذاهب الفكرية الإسلامية الأولى في عصر الخلفاء الراشدين، وكانت بداية الاختلاف في عهد عثمان بن عفان، الذي تطور فيما بعد إلى نزاع بين علي ومعاوية على الخلافة بعد عثمان، ذلك النزاع الذي تحول إلى حرب بينهماَ فرَّقت بين المسلمين وجعلتهم شيعاً وأحزاباً منذ ذلك الوقت إلى أيامنا هذه.

أولاً: كانت البداية في بروز "جماعة الخوارج" التي نشأت عام 37 هجري (657 م.)

وعرف عنها العداء الشديد لعثمان بن عفان في أواخر سنوات حكمه؛ إن البدايات الأولى للخوارج تعود إلى جماعة " القُرَّاء " (حفظة القرآن الكريم) الذين تميزوا بالزهد والتنسك، وكانوا "علماء" الأمة قبل أن تعرف الحياة الفكرية " الفقه " والفقهاء ، رفضوا التحكيم بين علي ومعاوية وطالبوا علي بقتال معاوية.

لخَص الخوارج موقفهم من نظام الحكم بأن " السلطة العليا للدولة هي الإمامة والخلافة" وقرروا أن المسلم الذي تتوفر فيه شروط الإمامة له الحق أن يتولاها بصرف النظر عن نسبه وجنسه ولونه ، (ليس شرطاً عندهم النسب القرشي أو العربي لمن يتولى منصب الإمام).

أجمعوا على أن الثورة تكون واجبة على أئمة الفسق والجور إذا بلغ عدد المنكرين على أئمة الجور أربعين رجلاً فأكثر.

ثانياً: جماعة المرجئة:

وهي من الأرجاء، بمعنى التأجيل، وهذا المصطلح قد عنى في الفكر الإسلامي، الفصل بين الإيمان باعتباره تصديقاً قلبياً ويقينياً داخلياً غير منظور؛ وبين العمل باعتباره نشاطاً وممارسة ظاهرية قد تترجم أو لا تترجم عما بالقلب من إيمان، وخلاصة قولهم أن الإيمان هو المعرفة بالله ورسله وما جاء من عنده، وما عدا ذلك ليس من الإيمان، ولا يضر هذا الإيمان ما يعلن صاحبه حتى لو أعلن الكفر وعبد الأوثان؛ فما دام العمل لا يترجم بالضرورة عن مكنون العقيدة فلا سبيل إذاً للحكم على المعتقدات، وما علينا إلا أن نرجئ الحكم على الإيمان إلى يوم الحساب ، وتلك هي مهمة الخالق وحده وليست مهمة أحد المخلوقين في الحياة الدنيا.

ثالثاً: المعتزلة:

جذورهم تعود إلى تيار أهل العدل والتوحيد الذي كان من أبرز قادته الحسن البصري المعروف بعدائه للنظام الأموي ، تصدى هذا التيار لعقيدة " الجبر/ التي أظهرها الأمويون " وعارضها بإظهار موقف الإسلام المنحاز إلى حرية الإنسان واختياره وقدرته ، ومن ثم مسئوليته عن أفعاله ، ثم جاء " واصل بن عطاء " الذي حدد الأصول الفكرية الخمسة للمعتزلة وهي: العدل _ التوحيد_ الوعد والوعيد_ المنزلة بين المنزلتين_ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

لقد كانت المعتزلة من أصدق الفرق في الإسلام الذين جمعوا بين النص والممارسة في موضوع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وكانوا ضد الأشعري الذي قال : " إن السيف باطل ولو قتلت الرجال وسبيت الذرية ، وأن الإمام قد يكون عادلاً

أو غير عادل وليس لنا إزالته حتى وإن كان فاسقاً؛ كما كانوا نقيضاً أيضاً لأحمد بن حنبل الذي يقول: " إن من غلب بالسيف حتى صار خليفة، وسمي أمير المؤمنين فلا يحل لأحد يؤمن بالله أن يبيت ولا يراه إماماً عليه ، براً كان أو فاجراً ، فهو أمير المؤمنين (وهناك قول لأحد أئمة ذلك العصر يسندوه لأبي حنيفه ينص على أن " ستون عاماً في ظل حاكم ظالم لهي أفضل من ليلة واحدة دون حاكم " .

لقد كان موقف المعتزلة نقيضاً _ كما يقول المفكر الاسلامي المستنير الدكتور محمد عمارة _ لكل هذه المذاهب فقد أوجبوا النهي عن المنكر باليد واللسان والقلب، لقد كان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عندهم عملاً سياسياً واجتماعياً في آن واحد لأن الأمر بالمعروف عندهم هو من فروض الكفاية وواجباتها، ومعلوم أن فروض الكفاية أكثر أهمية من فروض الأعيان، (المقصود بالأعيان الصلاة والصوم والزكاة...الخ) لأن تخلف قيام فرض العين يأثم به من أهمل فيه ، أما تخلف قيام فرض الكفاية فالذي يأثم به الأمة جمعاء، إن روعة المعتزلة تكمن في أن أمرهم بالمعروف كان يستند إلى الأمر به فقط وليس مطلوباً حمل الغير على الامتثال بهذا الأمر (فالواجب هو الأمر بإقامة الصلاة ، لا حَمل تاركها على القيام بها) أما بالنسبة لفرض الكفاية فقد دعوا إلى سل السيف وتجريده ضد الحاكم أو الإمام الجائر

لقد كان د. محمد عمارة محقاً إلى أبعد الحدود حينما وصف المعتزله بأنهم فرسان العقلانية في الحضارة الإسلامية، فقد مثلوا تياراً عقلياً في الفكر العربي الإسلامي تميز بالنظرة الفلسفية لأمور الدين والدنيا حتى قبل حركة الترجمة عن اليونان ، فالعقل عندهم هو " وكيل الله " عند الإنسان جعل إليه قيادة نشاطاته وهم يطلبون أن يدعم الإنسان عقله الغريزي بعقله المكتسب فذلك هو السبيل لبلوغ غاية الكمال كما يقول " الجاحظ " .

ويضيف الدكتور حسين مروه إلى كل ما تقدم _ دون أن يتناقض معه _ بعداً فلسفياً للمعتزلة أورده في كتابه الموسوعي القيمِّ " النزعات المادية في الإسلام " بقوله:

"أن المعتزلة استشرفوا إدراك وجود قوانين موضوعية في الطبيعة تجري وفقها الظاهرات الطبيعية كلها ، وأن (القدر) عندهم بخيره وشره من الإنسان ، وأن الإنسان متفرد بين مختلف الكائنات تميزه الحرية في الاختيار لأفعاله ، وأن امتلاكه خاصة العقل هو المصدر والأصل في تفرده بتلك الميزة .

رابعاً: الشيعة:-

وهي تعني لغوياً الأنصار أو الأعوان ، أما في إطار الفكر الإسلامي فقد غلب هذا المصطلح " الشيعة " على الذين شايعوا وناصروا علي بن أبي طالب (600م. _ 661 م.) والأئمة من بنيه .

والشيعة تنقسم إلى عدة تيارات ، لكن التيارات الرئيسة ظلت هي :

أ. الإمامية الإثني عشرية ب. الزيدية ج. الإسماعيلية

وفي هذا السياق نورد هنا الموقف الديني السياسي الحالي للنظرية الشيعية في إيران بعد الثورة الإسلامية والذي يستند على " أن الفكر الشيعي يجعل للرسول كل ما لله في سياسة المجتمع وعقيدة أهله ، وبعد الرسول أصبح كل ما له للإمام ، وبعد غيبة الإمام فإن كل ما للإمام _ الذي هو كل ما لله وللرسول _ هو للفقيه أو آية الله الذي يقع عليه الإجماع ، وهذا ما يسمى في الفكر الشيعي السياسي " ولاية الفقيه" .

خامساً: ظاهرة الزهد والتصوف :

في كتابه " النزعات المادية في الإسلام " يقول د. مروه بأن : حركة التصوف بدأت وجودها الجنيني ببدء حركة الزهد[53] خلال القرن الأول الهجري ، ويؤكد على ضرورة التفريق بين زهد بعض كبار الصحابة وبين زهد بعض علماء المسلمين بعد الانتفاضة ضد عثمان .

[53] أهم شعارات حركة الزهد قولهم "أن حب الدنيا رأس كل خطيئة"والزهد راس كل خير وطاعة".

ويفسر ذلك بقوله " إن زهد كبار الصحابة اتسم بطابع أخلاقي ، تأثر بالنشأة الأولى للإسلام والمسلمين واقتصر على التزام أسلوب العيش اليومي البسيط دون أن يشكل ظاهرة عامة .

إن الخلاصة التي يتوصل إليها د. مروه أن التصوف بدأ تطوره التاريخي عبر حالة جنينية أولى كان الزهد فيها مسلكاً عدمياً ثم تطور إلى موقف فكري يتضمن معارضة ذات وجهين : الأول ديني ويرتكز إلى التأويل أي استخراج المعنى من الباطن ، والثاني سياسي يدعو ألى استنكار الظلم الاجتماعي والاستبداد ، ثم انحدر إلى شكل من أشكال الوعي الفلسفي بالذات في القرون الوسطى[54] ليصبح تعبيراً عن موقف إيديولوجي لا يختلف عن موقف الأفلاطونية المحدثة أو الفلسفة المدرسية الرجعية.

سادساً: القرامطة [55]:-

"يرى القرامطة أن والسلاطين أنزلوا الجماهير إلى مستوى العبودية الاجتماعية والشقاء المادي فأعلنوا أنهم يريدون ارجاع العدل الاجتماعي وإنشاء الرفاه المادي! وقد حاول حمدان قرمط إنجاز ذلك بتأسيس مجتمع اشتراكي لأتباعه في السواد".

بعد أن نشر حمدان قرمط مبادئه على مريديه فرض عليهم بالتدريج سلسلة من الضرائب انتهت بنظام الألفة وهو: "أن يجمعوا أموالهم في موضع واحد يكونوا فيها أسوة واحدة ولا يفصل أحد منهم صاحبه أو أخاه".

ويعد ذلك الاجراء الأول من نوعه في تاريخ الإسلام فقبل حمدان كانت الأموال تجمع من الاتباع لترسل إلى الإمام أما في الوضع الجديد فإنها تصرف على أولئك الأتباع!

---

[54] من أبرز دعاة التصوف،الغزالى ومحى الدين بن عربى والسهرورى.

[55] مي محمد خليفة – من سواد الكوفية إلى البحرين (القرامطة من فكرة إلى دولة) – المؤسسة العربية للدراسات والنشر – 1999 .

ب: الفلسفة الإسلامية :-

تميزت الفلسفة الإسلامية عبر رموزها من الفلاسفة المسلمين بغض النظر عن أصولهم عرباً أو فرساً بآليات ذهنية أو عقلية مشتركة في الجوهر بالرغم من اختلافها في الاجتهاد ، هذه الآليات يجملها لنا د. نصر حامد أبو زيد[56] فيما يلي:_

تفسير الظواهر كلها برَدِّها جميعاً إلى مبدأ أول أو علة أولى ، تستوي في ذلك الظواهر الاجتماعية أو الطبيعية .

الاعتماد على سلطة " السلف أو التراث " وذلك بعد تحويل النصوص التراثية _ وهي نصوص ثانوية_ إلى نصوص أولية ، تتمتع بقدر هائل من القداسة لا تقل _ في كثير من الأحوال _ عن النصوص الأصلية .

اليقين الذهني والحسم الفكري " القطعي " ورفض أي خلاف فكري _ من ثم _ إلاَ إذا كان في الفروع والتفاصيل دون الأسس والأصول .

إهدار البعد التاريخي _ (في شكله الحاضر) _ وتجاهله ، ويتجلى هذا في البكاء على الماضي يستوي في ذلك العصر الذهبي للخلافة الرشيدية وعصر الخلافة التركية العثمانية .

وفي هذا الصدد فإنه لمن المفيد الإشارة إلى أن الفلاسفة المسلمين توزعوا إلى اتجاهين[57] (لا يختلفان في الجوهر كما قلنا) الأول : جماعة أطلق عليهم اسم الفلاسفة المنطقيين أو الآلهيين (ميتافيزيقيين) ، وقد كان لهم دور كبير في التفكير الإسلامي سواء في المشرق ، مثل الكندي ، الفارابي ، وابن سينا وإخوان الصفا أو في

56 قضايا فكرية–دراسة بعنوان الخطاب الدينى المعاصر–عدد خاص عن التيارات الدينية –ص45.

57 محمد السيد نعيم و د.عوض حجاذى–الفلسفة الاسلامية وصلاتها بالفلسفة اليونانية–دار الطباعة المحمدية بالاذهر–القاهرة الطبعة الثانية–1959–ص171.

المغرب مثل ابن رشد[58] (1126 – 1198) ، أما الاتجاه الثاني فقد عرفوا بالفلاسفة الطبيعيين أو العلماء وأشهرهم أبو بكر الرازي.

اخوان الصفا: يرى " إخوان الصفا " أن تحصيل المعرفة الإنسانية يتم بثلاث طرق هي :_

1. أعضاء الحواس 2. العقل 3. الحدس

كانوا من أنصار توحيد جميع الأديان والمذاهب الفلسفية على أساس من المعارف العلمية والفلسفية التي تُخلِّص الدين من الأوهام والخرافات ، ومن أجل بلوغ الكمال يجب الجمع بين الفلسفة اليونانية والشريعة الإسلامية .

عملوا على أن " تتفوق العلاقة بينهم لتكون أقوى من علاقة الأب بابنه والأخ بأخيه ، مزجوا الآيات القرآنية بمذهبهم ترغيباً للشباب في الإقبال على هذه التعاليم ، لاقت تعاليمهم اهتماماً لدى المعتزلة الذين تداولوها سراً ، ترجمت رسائل إخوان الصفا إلى اللاتينية والألمانية وكان لها قيمة هامة في أوربا حسب ما يؤكد عدد من الكتاب والمفكرين.

أخيراً .. لقد استهدفنا عبر كل ما قدمناه ، تقديم صورة موضوعية مبسطة للمذاهب والفلسفة الإسلامية ، ليس فقط للفهم والتأمل بقدر ما هي دعوة لإعمال العقل ونقد كل مظاهر ومكامن التخلف لحفز إرادة العمل وإرادة النهضة والتحرر والتقدم ، خاصة وأن الكثير من ممارساتنا وأنماط تفكيرنا اليوم كما يرى د. فوزي منصور في كتابه " خروج العرب من التاريخ " لا يختلف كثيراً في الجوهر عن ردود الفعل التي قابل بها الهنود الحمر أو الأستراليون الأصليين غزاتهم وأن المصير ذاته ينتظرنا ما لم نسارع إلى تغيير أوضاعنا وهذه العملية لن تتم في رأيه بدون " ثورة حقيقية في الفكر الديني

58 الذي دعا إلى أن يعمل الانسان من أجل إسعاد المجموع، اما المصلحجة العامة في نظره فهي مقياس قيم الافعال من حيث الخير والشر، والعمل الخلقي عنده، هو ما يصدر عن عقل وروية.

تخرجه من أطر العصور الوسطى وتحوله من قيد على التطور الاجتماعي إلى واحد من أهم منابعه".

الأخلاق العربية الاسلامية :

في تناولي لهذا العنوان ، أرى ان من المفيد الاشارة إلى ان حالة الاخلاق العربية الاسلامية الراهنة هي امتداد تاريخي، بالمعنى الجزئي ، للمفاهيم والقيم الاخلاقية والمجتمعية التي سادت في التاريخ القديم وتواصلت مع التاريخ الحديث والمعاصر، دون ان تلتزم بحديث الرسول العربي "إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق".

اما المسألة الاخرى في هذا التناول ، فهي تعود إلى طبيعة التطور الاجتماعي والاقتصادي المشوه تاريخيا وراهنا من ناحية ، وبتأثير التراث الغيبي وضعف نمو وانتشار الرؤى التنويرية أو العقلانية أو الحداثية بحكم قوة التخلف واحتجاز التطور من ناحية ثانية ، بحيث أدى كل ذلك إلى انتاج وترسيخ علاقات اجتماعية وقيمية جاءت انعكاسا طبيعيا لبنية التخلف في الواقع الاجتماعي العربي ، وبالتالي فإننا نلاحظ استمرار سيادة أو هيمنة هذه العلاقات في الثقافة العربية حتى اليوم عبر مجموعة من الاتجاهات القيمية يحددها د.حليم بركات كما يلي[59]:

1- قيم القضاء والقدر وقيم الاختيار الحر .
2- الصراع بين القيم السلفية والقيم المستقبلية النهضوية والديمقراطية.
3- الصراع بين القيم العقلانية من منهجية وموضوعية وشك وبحث وتدقيق ، وبين القيم العاطفية من عفوية وبداهة وفطرة وايمان وارتجال.
4- قيم الامتثال والطاعة وصراعها مع قيم التمرد والتفرد والتحرر والديمقراطية.
5- قيم الانفتاح على الآخر وقيم الانغلاق على الذات .

[59] حليم بركات – المجتمع العربي في القرن العشرين .. الدين في المجتمع العربي – مركز دراسات الوحدة العربية– ط1 – بيروت – تموز/ يوليو 2000 – ص454 – 659

وكما يقول المفكر الراحل مجمد الجابري، هناك خمس ثقافات رفدت الثقافة العربية وساهمت في تكوين العقل الأخلاقي العربي، هي[60]:

أولاً – الموروث الفارسي: أو أخلاق الطاعة.

ثانياً – الموروث اليوناني: أخلاق السعادة.

ثالثاً – الموروث الصوفي: أخلاق الفناء.

رابعاً – الموروث العربي الخالص: أخلاق المروءة.

خامساً – الموروث الإسلامي وأخلاق الدين. (النتيجة التي يخلص إليها الجابري بأن أخلاق الفناء التي كرسها الموروث الصوفي هي أخلاق اللاعمل، مبدؤها ترك التدبير وعدم التفكير في المستقبل).

من وجهة نظر الجابري الذي أقض مضجعه هذا الحضور الكسروي، أن خطاب الطاعة الكسروي، كان أول ما دُوِّنَ في الأخلاق في الثقافة العربية؟. وفي عهد هشام بن عبد الملك، العهد الذي دخلت فيه الدولة الأموية الناشئة في طور الأزمة وكثرت من حولها الحركات المعارضة. تم الشروع في نقل الموروث الفارسي إلى الثقافة العربية، والذي قدر له أن يستفحل في عهد الدولة العباسية التي أنشأت على أنقاض دولة بني أمية.

يرى الجابري أن ما تنقله هذه النصوص الفارسية في مجال القيم يتمحور حول موضوعتين رئيسيتين يرجع فيهما بصورة أساسية إلى ملكين كانا من أعظم ملوك الفرس (أردشير وكسرى أنوشروان) أما الموضوعان فهما: علاقة الدين بالملك (الدين والملك توأمان)، وعلاقة الطاعة بالعدل (طاعة السلطان من طاعة الله).

[60] تركعي علي الربيعو – العقل الأخلاقي العربي قراءة في فكر محمد عابد الجابري – الانترنت.

يختم الجابري كتابه (العقل الاخلاقي العربي) بالدعوة إلى دفن أردشير، فما لم يدفن العرب والمسلمون جدهم المصطنع أردشير لن تُكتب لهم نهضة جديدة[61].

نستنتج مما تقدم أن الاخلاق العربية لا تخرج عموما عن هذه الاتجاهات القيمية ، وهي اتجاهات مستمدة من انماط المعيشة البدوية والفلاحية والمدنية في المجتمعات العربية المعاصرة في اطار التخلف الاجتماعي ومن ثم سيادة واختلاط القيم الدينية المتوارثة مع القيم الطبقية المهيمنة.

وبالتالي – كما يقول المفكر الراحل الجابري– فإن العقل أو التفكير الأخلاقي العربي يؤسسه ويوجهه نظام القيم وليس النظام المعرفي. هذا شيء، وذاك شيء آخر[62].

لا شيء يمنعنا، هنا في مجال "العقل الأخلاقي العربي"، من الحديث عن "أخلاق القبيلة" و"أخلاق الغنيمة" و"أخلاق العقيدة"، و/أو "أخلاق الخليفة" و"أخلاق الخاصة" و"أخلاق العامة"!

إذن، فالثقافة العربية قد عرفت عدة نظم من القيم وليس نظاما واحدا، ثقافة تقوم أصلا على تعدد النظم المعرفية والنظم الأخلاقية فضلا عن التعدد السياسي، سواء على مستوى المحددات أو مستوى التجليات. وإذن فـ"العقل الأخلاقي العربي" هو "عقل" متعدد في تكوينه ولكنه واحد في بنيته، وهو عقل متعدد في تكوينه لأن الثقافة العربية الإسلامية كانت ولا تزال مسرحا تلتقي فيه عدة موروثات ثقافية: الموروث الفارسي، والموروث اليوناني، والموروث الصوفي، علاوة على الموروث العربي "الخالص" والموروث الإسلامي "الخالص"، كمكونات رئيسية وأساسية في الثقافة العربية.

---

[61] تركعي علي الربيعو – المصدر السابق.

[62] محمد عابد الجابري – حديث المنهج والرؤية في "العقل الأخلاقي العربي" – الانترنت – www.aljabriabed.net

وبطبيعة الحال كان لابد لهذه النظم –وهي تتزاحم على مسرح الثقافة العربية– من أن يحصل بينها احتكاك وتداخل وتلاقح ومنافسة وصراع الخ، وبالتالي كان لابد من بروز هيمنة هذا النظام من القيم، الخاص بهذا الموروث أو ذلك، في هذا العصر أو ذلك، فينتج عن ذلك ما نسميه هنا بـ"المحصلة" التي تبرز كممثل للثقافة العربية "الواحدة" وبالتالي كـ"عقل أخلاقي عربي".

يجب النظر إلى ما ندعوه هنا بـ "العقل الأخلاقي العربي" لا كـ"عقل" فردي، عقل هذا الفرد أو ذاك، بل كـ "عقل" جماعي، كـ "نظام للقيم"، يوجه سلوك الجماعة، سلوكها الفكري الروحي، وسلوكها العملي. وهذا لا يعني إهمال الفرد، كلا؛ بل يؤخذ الفرد هنا كعضو في جماعة، في الأمة. [63]

فالقيم عند أهل البداوة –كما يقول د.حليم بركات– تتوزع على ستة اتجاهات قيمية هي "قيم العصبية القبلية (التضامن والتماسك الداخلي) وقيم الفروسية (البأس والشجاعة) وقيم الضيافة (الكرم وحماية المستجير) وقيم الحرية الفردية (الاستقلال النفسي) وقيم البساطة في المعيشة (الفطرة والتعفف وتحمل المشاق) وقيم الحشمة والتعقل (العقلانية الصارمة وكبت العواطف).

أما قيم أهل الفلاحة، فهي تشمل قيم التعلق بالأرض وقيم التكاتف العائلي وقيم التعاون والجيرة، وشخصنة القيم الدينية ، وأخيرا القيم الطبقية عند كبار الملاك (الاحساس العميق بالمكانة الاجتماعية أو الوجاهة والتنافس .

أما القيم الحضرية في المدن فهي تتوزع بين القيم التجارية (الربح والكسب المادي) والقيم الاستهلاكية كما هو حال مجتمعنا الفلسطيني والعربي (الاستهلاك الكمالي، والباذخ، والتفاخري!).

[63] محمد عابد الجابري – المصدر السابق.

على أي حال فإن من المفيد الاشارة هنا إلى أن درجة تفاعل أوثبات هذه القيم مرهونة بالحراك الاجتماعي في خارطة الاوضاع الطبقية وتوزعها بين الشرائح الفقيرة والمتوسطة والغنية .

وكذلك الامر بالنسبة للقيم الدينية التي تختلف في المدن عما هي عليه بين اهل البادية واهل الفلاحة حيث يكون تأثير الدين في المدن اكثر قوة ورسوخا بسبب رسوخ ومركزية السلطة والمؤسسة الدينية فيها .

وفي هذا الجانب يقول حسين مروة : "إن النظام الاجتماعي الاسلامي ، كنظام حكم استبدادي مطلق ، وكنظام اقتصادي : زراعي – تجاري ، كان فيه "الانسان" الذي يعمل في الأرض أو في الحرف أو الوظائف الصغيرة انسانا مهملا محتقرا مضطهدا بعيشه وطاقاته ومكانته ، إلى جانب ذلك كله كانت ايديولوجية النظام اللاهوتيه تلغي ارادة الانسان إلغاءا مطلقا لحساب الارادة العليا ، وهي هنا إرادة الخليفة ورؤوس الدولة" .

في هذا الجانب، أشير إلى مقدمة الطبعة الأولى من "رأس المال" ، حيث كتب ماركس في عام 1867 يقول : "إلى جانب الشرور الحديثة ، أو الآلام في العهد الحالي، علينا أن نتحمل سلسلة طويلة من الأمراض الوراثية الناتجة عن بقاء أساليب إنتاج بالية، تخطاها الزمن، مع ما يتبعها من علاقات سياسية واجتماعية أضحت في غير محلها زمنياً، والتي تولدها تلك الأساليب، ففي مثل هذه الأحوال، ليس علينا أن نعاني فقط الآلام بسبب الأحياء، وإنما بسبب الموتى أيضاً : فالميت يكبل الحي".

والإشكالية الكبرى أن المجتمع العربي يتعرض اليوم لهذه الأحوال المأزومة بكل أبعادها، في اللحظة التي انتقل فيها العالم من مرحلة تاريخية سابقة، الى المرحلة الجديدة أو العولمة، بتسارع غير مسبوق، وبمتغيرات نوعية تحمل في طياتها، في الحاضر والمستقبل تحديات غير اعتيادية، لا يمكن امتلاك القدرة على مواجهتها إلا

بامتلاك أدواتها العلمية والمعرفية أولاً عبر إحكام سيطرة الحي أو الحداثة والتنوير والعقلانية على الميت (الصحراء) أو التخلف والتبعية والانحطاط ».

في ضوء ما تقدم فإن أزمة المجتمع العربي ومن ثم أزمة الأخلاق العربية الاسلامية، تعود في جوهرها إلى أن البلدان العربية عموماً لا تعيش زمناً حداثياً أو حضارياً، ولا تنتسب له جوهرياً، وذلك بسبب فقدانها، بحكم تبعيتها البنيوية، للبوصلة من جهة، وللأدوات الحداثية، الحضارية والمعرفية الداخلية التي يمكن أن تحدد طبيعة التطور المجتمعي العربي ومساره وعلاقته الجدلية بالحداثة والحضارة العالمية أو الإنسانية.

فعلى الرغم من دخولنا القرن الحادي والعشرين ، إلا أننا –في البلدان العربية– ما زلنا في زمان القرن الخامس عشر قبل عصر النهضة، أو في زمان "ما قبل الرأسمالية" .

فالمجتمع العربي لم يستوعب السمات الأساسية للثقافة العقلانية أو ثقافة التنوير، بمنطلقاتها العلمية وروحها النقدية التغييرية، وإبداعها واستكشافها المتواصل في مناخ من الحرية والديمقراطية.

ففي غياب هذه السمات يصعب إدراك الوجود المادي والوجود الاجتماعي والاخلاقي والدور التاريخي الموضوعي لمفاهيم الوطنية، والقومية أو الذات العربية في وحدة شعوبها، ووحدة مسارها ومصيرها، إدراكاً ذاتياً جمعياً يلبي احتياجات التطور الديمقراطي السياسي والاجتماعي والاقتصادي العربي .

والسؤال هنا ما هو –يا ترى– الفرق الزمني الذي يفصلنا عن الحضارة الغربية اليوم في عصر العولمة وثورة العلم والاتصالات والمعلومات؟؟ ألسنا بحاجة الى ثورة تغييرية تطال كل جوانب البنية المادية والمجتمعية العربية الكفيلة وحدها بازاحة التبعية وكل مفاهيم التخلف الاجتماعي والاخلاقي في بلادنا .

فإذا بقي واقعنا العربي على هذه الشاكلة من التخلف والتبعية والخضوع ، الى جانب التطور الاجتماعي الاقتصادي المشوه والقهر الوطني والطبقي، **كيف يمكن لهذا الواقع أن يتعاطى بصورة جدلية مع مفاهيم الأخلاق والحداثة والنهضة والديمقراطية بالمعنى التاريخي والحديث والمعاصر؟ خاصة وأن هذا الواقع يعيش اليوم حالة يمكن تسميتها باعادة انتاج التخلف المادي والمعنوي الذي يستخدم بصورة مشوهه اشكال متعدده مما يسمى بالسلفية أو الاصولية التراثية أو الدينية البعيدة في معظمها عن جوهر الدين فيما يتعلق بمفاهيم العدل والحق والمساواة والحرية.**

سؤال لا أدعي سهولة الإجابة عنه، فهذه الإجابة ستظل مرهونة بعملية تطور الواقع الموضوعي (الطبقي) المعاصر في بلدان الوطن العربي من جهة، وبنهوض الأحزاب التغييرية، الوطنية التقدمية الديمقراطية النهضوية والعقل الجمعي الطليعي في هذه البلدان من جهة ثانية .

وبالتالي ، لا أزعم أن بالامكان الحديث عن أخلاق عربية حره وديمقراطية معاصرة نقيضه لمنطق الطاعة والامتثال والاستبداد باسم المفاهيم الشكلية التراثية القديمة ، كما لا أزعم وجود أخلاق عربية كرزمة فكرية واحدة أو متجانسة ، لانها على النقيض من ذلك مجموعة اخلاقيات موزعة ومنتشرة بصورة مختلفة في مجمل الاقطار العربية تجسد أو تعكس تطورها المحتجز وتخلفها وتبعيتها إلى جانب انقسامها إلى بنيتين فوقيتين الاولى تعكس مصالح الطغم الحاكمة في النظام العربي والثانية تعكس اخلاقيات الاطار الاوسع من الجماهير الشعبية الفقيرة والمقموعه والمضطهدة تاريخيا ، وتتعرض راهنا إلى اوضاع لا تحتمل ، ما يجعلها تندفع –في ظل غياب القوى اليسارية الديمقراطية الحاضنة– اما إلى الاحباط واليأس أو الالتحاق بالحركات الدينية أو الصمت أو الصبر على المعاناة في الدنيا والإعراض

عنها وعن مغرياتها والالتزام بالتعاليم الدينية ونصوصها ضمانا للقبول في جنة النعيم في الآخرة.

إن التحدي المتزايد ، في بلدان الوطن العربي راهناً ، يفرض علينا العمل بصور جديه ومتسارعه لاكتساب " الأدوات والأسس المادية والمعرفية لدخول عصر العلم والثقافة وفي مقدمتها العقلانية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية كشرط رئيسي لانتشار وتكريس الاخلاق السياسية التحررية والاجتماعية.

ماذا يعني هذا الكلام؟[64]

انه يعني اولًا أن ما ورثته مجتمعاتنا من انظمة الاستبداد هو فراغ اخلاقي رهيب. فلقد جاء الفقر والجدب الروحي والفساد، لتقوم بتحطيم نظام القيم.

ويعني ثانيا استلهام الفكرالعقلاني الذي يقوم بتأسيس نهضة عربية ثالثة مبنية على قيم الديمقراطية والعدالة والمساواة والحرية، وهذا لا يعني على الاطلاق استبعاد العامل الديني، بل يعني حوارا مقياسه الأول والأخير هو الانسان والعقل.

ويعني ثالثا تحرر فصائل وأحزاب اليسار العربي من عصبياتها وبناها القديمة، والفراغ الأخلاقي الذي ورثته من الأنظمة، والتخلص من هيمنة شبح تحويل المثقفين والمناضلين الى مجرد ناشطين في الجمعيات غير الحكومية، بما تحمله من امتيازات وعزلة، والانخراط في بناء مؤسسات سياسية جديدة تقطع مع ارث الآفات الاجتماعية الموروثة من زمن الاستبداد كالطائفية والعشائرية والفساد المفسِد.

ويعني رابعا اعتبار التراث الانساني بأسره ملكا للجميع، من تراث الثورة الفرنسية وفكرها الى التراث الاشتراكي بعد تحريره من كل عوامل ومكونات ومفاهيم البيروقراطية والتفرد والديكتاتورية.

---

64 الياس خوري – نحو شرعة أخلاقية في زمن الثورات العربية – بدايات – العددان 3-4 خريف 2012 / شتاء 2013.

ويعني خامسا واخيرا، نقل المعركة من اطارها الهوياتي الى اطارها السياسي. فالصراع مع التيارات الاصولية ليس على الهوية، لأن صراعات الهوية هي مجرد صراع على الوهم وقبول بالافتراض الاستشراقي، الصراع هو على البرنامج السياسي الاقتصادي الاجتماعي، وهنا في صلب هذا الصراع تأتي اولوية حرية المرأة وحرية الثقافة والابداع.

نحن اليوم امام منعطف التغيير، امام منعطف تأسيس بناء اخلاقي ديمقراطي لمجتمعاتنا.[65]

فإذا أردنا أن نبني مجتمعًا ديمقراطياً قويًا متماسكًا،علينا أن نناضل لكي نجعل على رأسه سلطة تلتزم بالأخلاق والقيم، تجعل الحرية والديمقراطية والعدل والمساواة عنوانها، هذه السلطة ستعمل على تكوين مجتمع يلتزم أفراده بحسن الأخلاق والاحترام بين الجميع ، مجتمع يتقدم للأمام بخطوات ثابتة، يتقدم ويرتقي في مجالات العلوم والفنون والآداب والأخلاق، مجتمع متماسك متعاون متكافل، مجتمع يتأزر في الشدائد ويدافع عن أرضه ووطنه بدمه، مجتمع حي فاعل مؤثر لا يعيش على قارعة التاريخ.

المجتمع الذي تتبنى سلطته الاستبداد طريقًا لا يشعر أفرادها بحياتهم وبكرامتهم وحريتهم، يصبح جُل اهتمامهم المأكل والمشرب والغرائز البهيمية، ولذا لا تستغرب عندما تجد مجتمع الاستبداد لا يأبه للحرية والكرامة، قد ينبذها ويتأفف منها عندما تُعرض له، يفضل لقمة العيش على الكرامة، ولا غضاضة لديه في أن يأكلها بذل وخنوع، كما لا يأبه لاحتقار الآخرين له، وفق ما نشرته مجلة "صن" الانجليزية قبل عدة أعوام حينما طالب أحد أعضاء مجلس النواب البريطاني التضامن مع العرب، فتصدى له النواب قائلين: ان العرب خنازير لا يستحقون الاحترام، فخرجت مجلة

65 الياس خوري – المصدر السابق.

"صن" في اليوم التالي بكاريكاتير في صفحتها الأخيرة يرسم آلاف الخنازير في مظاهرة حاملين شعاراً واحداً "نحن نعترض.. نحن لسنا عرباً".

وفي هذا السياق، أشير الحقبه العثمانية واستبدادها طوال أربعة قرون امتدت منذ القرن السادس عشر حتى أوائل القرن العشرين، وما أدى اليه الاستبداد العثماني من بروز عدد من المفكرين الاسلاميين في مقاومة ذلك الاستبداد، من بين أهمهم عبد الرحمن الكواكبي (1846 – 1902) الذي اشتهر عبر مواقفه وكتبه، خاصة كتابه "طبائع الاستبداد" الذي يقول فيه "أنّ الاستبداد صفة للحكومة المطلقة العنان فعلاً أو حكماً ، التي تتصرّف في شؤون الرّعية كما تشاء بلا خشية حساب ولا عقاب محقَّقَين"[66].

ثم يعطينا صفات المستبد :

1. "المستبدّ : يتحكَّم في شؤون النّاس بإرادته لا بإرادتهم ، ويحكمهم بهواه لا بشريعتهم ، ويعلم من نفسه أنَّه الغاصب المتعدِّي فيضع كعب رجله على أفواه الملايين من النَّاس يسدُّها عن النّطق بالحقّ والتّداعي لمطالبته".
2. "المستبدّ : عدوّ الحقّ ، عدوّ الحّريّة وقاتلهما ، والحق أبو البشر، والحرّيّة أمّهم ، والعوام صبية أيتام لا يعلمون شيئاً ، والعلماء هم إخوتهم الرّاشدون ، إنْ أيقظوهم هبّوا ، وإنْ دعوهم لبّوا ، وإلا فيتَّصل نومهم بالموت"[67].

"فإذا ما أرادت الرّعيّةُ النهوض من حالة التّخلّف والجهل والانحطاط ، ووضع قدمها على الطّريق الصّحيح والسّير في طريق التقدّم والازدهار ومباراة الأمم المتقدّمة في العالم ، فإنّه يتعيّن عليها التخلّص من الاستبداد السّياسيّ بكافّة أشكاله ، وإشاعة

[66] محمد الحداد – ما هو الاستبداد؟! – الحوار المتمدن – العدد 3046 – 2010/6/27.

[67] محمد الحداد – المصدر السابق.

العلم والحريّة والدّيمقراطيّة ، والقضاء على الجهل والتّخلّف ، والسّبيل لبلوغ ذلك تنوير العقول ونشر المعرفة بين الشّعوب المحكومة بالاستبداد"[68].

"يعيد الكواكبي صياغة تعريف الاستبداد بقوله: "هو الحكومة التي لا يوجد بينها وبين الأمة رابطة معينة معلومة مصونة بقانون نافذ الحكم".

يؤكد الكواكبي على فصل السلطات حيث يقول: ~لا إتقان إلا بالاختصاص أي أن تختص كل سلطة بفرعها دون التعدي على سلطة أخرى أو الجمع بين أكثر من سلطة"[69].

وعن الاستبداد والأخلاق، يقول الكواكبي:

"يسلب الاستبداد الراحة الفكرية، فيضني الأجسام فوق ضناها بالشقاء، فتمرض العقول ويختل الشعور على درجات متفاوتة في الناس، ولهذا فإن الاستبداد يستولي على تلك العقول الضعيفة للعامة فضلا عن الأجسام فيفسدها كما يريد ويتغلب على تلك الأذهان الضئيلة فيشوش فيها الحقائق بل البديهيات كما يهوى، فترى أنه قد قبل الناس من الاستبداد ما ساقهم إليه من اعتقاد أن طالب الحق فاجر، وتارك حقّه مطيع، والمشتكي المتظلّم مفسد، والنبيه المدقق ملحد، والخامل المسكين صالح أمين، وقد اتبع الناس الاستبداد في تسمية النصح فضولا، والغيرة عداوة، والشهامة عتوّا، والحمية حماقة، والرحمة مرضا، كما جاروه على اعتبار أن النفاق سياسة والتبجيل كياسة والدناءة لطفا والنذالة دماثة.[70]

---

[68] د.سامي الشّيخ محمّد – فلسفة الاستبداد والاستعباد عند عبد الرحمن الكواكبي – الانترنت– 2005/12/23

69 غانم الجمالي – طبائع الاستبداد للكواكبي – الانترنت – 30 مارس 2012

70 غانم الجمالي – المصدر السابق

تسويغ الفقر :

وفي هذا الجانب ، أشير إلى أهمية الاطلاع على ما كتبه عدد من فقهاء المسلمين الذين دافعوا عن مصالح الاغنياء، وقاموا بدعوة الفقراء إلى مزيد من الصبر والزهد لكي يسبقوا الاغنياء في دخول الجنة.

يقول د. حليم بركات– "أن التراث الديني دعا للزهد وقلل من أهمية هذا العالم فأسماه "الدنيا" و "البسيطة " وردت في كتابه احياء علوم الدين للإمام أبي حامد الغزالي (المتوفي عام 55هـ /1111م) أحاديث عن "فضيلة الفقر على الغنى" ومن هذه الأحاديث ما يلي: " يدخل فقراء أمتي الجنة قبل أغنيائها بخمسمائة عام، "إن لكل شيء مفتاحاً ومفتاح الجنة حب المسلمين والفقراء لصبرهم ، هم جلساء الله تعالى يوم القيامة"[71]. "أحب العباد إلى الله تعالى الفقير القانع برزقه" ، "الجوع عند الله في خزانة، لا يعطيه إلا لمن أحبه"، "اذا رأيت الفقير مقبلاً، فقل مرحباً بشعار الصالحين". "إن الصبر هو أهم القيم السائدة في التراث المصري المملواء بالدعوة إلى الصبر"[72].

استخدام الدين كاداة مصالحة مع الواقع المرير[73] :

كما يستخدم الدين أداة سيطرة أو أداة تحريض ، قد يستخدم من قبل الطبقات الشعبية المسحوقة العاجزة في تكيفها مع واقعها الأليم المحبط ، يحدث ذلك حين تحول الأوضاع السائدة الطبقات الشعبية إلى كائنات عاجزة منشغلة بمهمات تدبير شؤون معيشتها ، فلا يكون لديها في مثل هذه الأوضاع سوى خيارين : إما أن تلجأ إلى العنف العبثي أو إلى الاستسلام ، عندما لا تتوفر لها أمكانيات تأسيس حركات ثورية تعمل من ضمنها على تغيير واقعها تغييراً جذرياً .

---

[71] حليم بركات – مصدر سبق ذكر – ص481

[72] حليم بركات – مصدر سبق ذكر – ص 481

[73] حليم بركات – مصدر سبق ذكر – ص 496

ويقول لنا عبدالله العروي في كتابه مفهوم الدولة، ان العبارة – الإسلام دين ودوله – وصف للواقع القائم منذ قرون ، أي لحكم سلطاني مطلق يحافظ ، لأسباب سياسية محضة، على قواعد الشرع .

إن المجتمع العربي اليوم يعاني من حالة فوضى مستفحلة في بناه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وتركيبته الشخصية وأنماط سلوكياته ، نتج عنها كما يقول حليم بركات (المجتمع العربي المعاصر) حالة اغتراب مستعصية تتجلى في تبعيته الاقتصادية والسياسية والثقافية ، وهو مجتمع عاجز يترنح بين الخضوع والعزلة والمواجهة ، وذي إمكانيات متعطلة... قاسى ويقاسي من حرمان وهضم حقوق ، وهو متداعي تسيطر عليه الجماعات الوسيطة ويمر بمرحلة انتقالية للتغلب على الفقر والتخلف وهو متحرك وممزق ودائم الصيرورة ... بمعنى انه دائم الفوران ، لم يستقر ويثبت بعد ليرى نفسه وذاته ، بعد سنين طويلة ظاهرها الفوضى وباطنها التخلف ، والذي يقول عنه هشام شرابي (النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي)... إنه مجتمع يعاني من تخّلف من نوع أخر فهو ليس تخلفا اقتصاديا أو إنمائيا أو تربويا بل يكمن في أعماق الحضارة الأبوية والصراعات الطائفية التي تسري في كل أطراف المجتمع والفرد وتنتقل من جيل إلى جيل كالمرض العضال... حتى أن شرابي يحسم الأمر ويسدّها في وجوهنا فيقول " إن هذا المرض (التخلف) لا تكشف عنه الفحوص وتعجز عن تفسيره الأرقام والإحصائيات والنسب ، وهو ذي حضور دائم لا يغيب عنا لحظة في حياتنا ، نتقبّله –في معظمنا– من غير وعي ونتعايش معه حتى الموت بعجز وبلاعقلانية .. **حتى تجسّد ذلك في إصابة المجتمع بالشلل والتراجع والانكسارات المتكررة مما سبب ...و(أدى)...إلى انهيارات داخلية ، اذ نواجه مرضا عضالا حسب طرح هشام شرابي فلا شفاء منه**

خلال وقت قصير إلا بالموت والتحلل ، أو بالتفكك وإعادة التركيب والبناء من جديد.[74]

تصورات مستقبلية:

اعتبر شرابي أنه من الصعب بلورة سيناريو مشرق لمستقبل النظام الأبوي الحديث، وإنه من الأصعب أيضا الحديث عن متطلبات العمل الثوري الذي يجب أن يتم كنتاج عملية تغيير واسعة المدى، في ثلاثة مجالات أساسية: في البنى التحتية الاقتصادية، والمؤسسات الاجتماعية والمؤسسات السياسية. وبالتالي، إن التحرر أو التحرير لن يحدث "كانفجار فوري"، حيث إن التحرر ليس متعلقا بالأسلوب الكلاسيكي للسطو على السلطة، لأن السلطة لا تتمثل فقط في ظواهرها التقليدية الخارجية، لكنها تشمل، أيضاً، الشبكات والممارسات الاجتماعية. وبالتالي، لا تشكل عملية "إسقاط نظام طاغية أو رجعي" ضماناً كافياً للتوصل إلى الحرية والعدالة، لأن أحد شروط التحرر هو القضاء على التصور القديم الأبوي المستحدث للثورة[75].

وفي مواجهة النظام الأبوي العربي المتخلف ، يرى المفكر علي الكنز بضرورة إعادة قراءة فلسفة ابن رشد، لتجاوز الشرخ الحاصل بين "السلطة الدينية" و"السطة المدنية" الرسمية، لا من أجل العودة إلى "اللحظة الرشدية" التي جاءت في سياق القرن الحادي عشر الميلادي، وإنما للإستفادة من تلك الرؤية التي استطاعت إيجاد صيغة تتجاوز ثنائية "السلطة المدنية" و"السلطة الدينية"، والتناقض الحاصل بين الانتماء إليهما في أذهان الكثير من المسلمين المعاصرين.

وجاءت دعوة المفكر علي الكنز هذه، في ضوء اتساع الهوة بين "السلطة الدينية" و"السلطة المدنية" والتي اتخذت المسجد وبعض الرموز الدينية مسرحا لها، وأن الناس في عموم البلدان العربية الإسلامية كثيرا ما يبدون ولاءهم إلى السلطة

[74] علي نجم الدين – التفسيرات النظرية للفوضى – الانترنت.

[75] نهى خلف – كيف نستعيد هشام شرابي.. التراكم المعرفي ونقد المجتمع والذات – 27 ابريل 2015.

الدينية على حساب الولاء السلطة الرسمية التي تصور في "لاشعورهم الجمعي" أنها غريبة عنهم وفرضتها الظروف عليهم"[76].

وفي هذا الجانب أشير إلى رموز النهضة العربية الحديثة سلامة موسى وشبلي شميل وعلي عبد الرازق وأحمد أمين وطه حسين وغيرهم... وضرورة إعادة نشر أفكارهم وتطورها بما يخدم متطلبات النهوض في المرحلة الراهنة.

أخيراً لابد من طرح هذا السؤال: "ما هي أهم إشكاليات الفكر الفلسفي العربي في الأعوام المائة الأخيرة؟ هناك خمس إشكاليات رئيسية[77]:

الأولى التقليد والحداثة بصياغاتها المتعددة مثل القديم والجديد، التراث والتجديد، الأصالة والمعاصرة، التي تعبر عن وجود العرب في التاريخ بين زمنين، زمن القدماء وزمن المحدثين.

والإشكالية الثانية العقل والعقلانية استئنافاً للإشكالية القديمة الصلة بين العقل والنقل عند المتكلمين أو الفلسفة والدين عند الفلاسفة.

والإشكالية الثالثة هي الحرية في الفكر الفلسفي العربي المعاصر، والحرية والعقل كلاهما مظهر لأصل العدل في التفكير الاعتزالي القديم.

والإشكالية الرابعة الأخلاق، وهي ما يعادل الحكمة العلمية عند القدماء .

والإشكالية الخامسة هي الإشكال السياسي، فالأخلاق والسياسة هما المكونان الرئيسيان للحكمة العلمية عند القدماء، سواء كان الفكر السياسي من الموروث أو من الوافد مثل سبينوزا أو فوتيكو أو فولتير أو هيجل أو سان سيمون أو ماركس ولينين وماو ، في الفكر العربي المعاصر[78].

---

[76] الخير شوار – علي الكنز يدعو إلى "رشدية جديدة – الانترنت – 2010/8/23.

[77] د. حسن حنفي–الفلسفة في الوطن العربي في مائة عام– مركز دراسات الوحدة العربية–مجموعة باحثين–بيروت– ط1– ديسمبر 2002 – ص9

[78] د. حسن حنفي – المصدر السابق – ص9

"كما ظهرت التيارات الثلاثة في الفكر الفلسفي العربي المعاصر منذ القرن التاسع عشر:

التيار الإصلاحي الذي أسسه الأفغاني ، والتيار الليبرالي الذي أسسه الطهطاوي، والتيار العلمي العلماني الذي أسسه شبلي الشميل وسلامة موسى في الأقطار العربية كافة"[79].

وظهرت امتدادات الفلسفة الغربية في القرن العشرين في الفكر العربي المعاصر مثل الوجودية .

كما ظهرت الدعوات لإقامة فكر نظري خالص مرتبط بفلسفة العلم من اجل التخفف من ثقل الفكر الميتافيزيقي الخالص، وذلك في "الفكر المصري والعربي المعاصر كما هو لدى زكي نجيب محمود وفؤاد زكريا"[80].

ويظل الموضوع مفتوحاً من أجل تجاوز الوصف والتاريخ إلى الاجتهاد والتطوير، ونقل الفكر العربي المعاصر نقلة نوعية قادرة على إحداث تغيير ديمقراطي جذري في الواقع العربي المعاصر.

[79] د. حسن حنفي – المصدر السابق – ص9

[80] د. حسن حنفي – المصدر السابق – ص11

ثانياً : **تطور مفهوم الأخلاق في المجتمع الفلسطيني** :

طوال التاريخ القديم والحديث ، كان الخاص الفلسطيني جزءا من العالم العربي السوري المحيط من حيث التوحد التاريخي والسياسي في الأنماط الاقتصادية . الاجتماعية من جهة والعلاقات الاجتماعية والوعي الاجتماعي بكل أشكاله من جهة أخرى .

. وبالرغم من أن الخطوات الأولى لتنفيذ المشروع الصهيوني/ الإمبريالي ، بدأت في العقد التاسع من القرن التاسع عشر، إلا أن الوعي السياسي في فلسطين ظل مرتبطا بالوعي السياسي السوري حتى نهاية العقد الثاني من القرن العشرين.

كان المجتمع الفلسطيني حتى عام 1948 مجتمعاً زراعياً ، ينقسم إلى طبقتين رئيسيتين : كبار الملاك شبه الإقطاعيين والفلاحين ، وفيما بينهما تواجد هامش ضئيل من العمال والحرفيين والمنشآت الصناعية الصغيرة وصغار التجار والموظفين.

كان الصراع الطبقي بالغ القوة ، إذ أن العلاقة بين الإقطاعي والفلاح في جوهرها كانت أقرب إلى علاقة السيد بالعبد. فقد كان 430 ألف (56.8%) يعملون في الزراعة ، من مجموع الفلسطينيين (757182 حسب إحصاء 1922). كما كان 144 مالك يملكون 3.130 مليون دونم ، وفي قضاء بئر السبع وغزة كان 2.1 مليون دونم في حوزة 28 مالك. ولمزيد من الوضوح نذكر أن 250 مالك كانوا يستحوذون على 4.143 مليون دونم ، أي ما يوازي كل ما يملكه الفلاحون .

ومن الثوابت الجديرة بالمتابعة في تاريخ نضال شعبنا الفلسطيني ، **أن الفلاحين الفلسطينيين كانوا وقود الثورة قبل عام 1948 ، ولم يكن غريباً أن ينجب الريف الفلسطيني خيرة المقاتلين الذين كانوا بحق هو المحرك اليومي والفعلي للعمل الثوري ضد الانتداب والحركة الصهيونية ، يدفعهم في ذلك عوامل كثيرة اختلطت فيها الدوافع الوطنية الصادقة ، والدوافع الدينية والاجتماعية من أجل أداء الواجب**

من جهة ومن أجل الخلاص من أوضاعهم المادية البائسة من جهة أخرى ، كل هذه الدوافع ترابطت معاً في إطار أخلاقي ، مضمونه النخوة والتعاون والصدق والإخلاص والشجاعة والوفاء والإيثار والتضحية بلا حدود ، في حين لم يكن كبار الملاك (الأفندية) سوى واجهة هشة تصدرت قيادة الحركة الوطنية ضمن آفاق محددة لم تكن تلتقي مع آفاق وتطلعات الجماهير الثورية الكادحة إلا في حدود معينة وبما لا يتناقض مع مصالحها الطبقية وعلاقاتها مع القوى العربية الرجعية وغيرها ، ولم يكن غريباً أن جماهيرنا رفعت آنذاك شعار إسقاط الاستعمار والصهيونية والأفندية .

ومع تراكم الثروة لدى كبار الملاك ، تزايدت إمكانياتهم ومن ثم امتيازاتهم الاجتماعية التي عززت سيطرتهم على جماهير الفلاحين ليس عن طريق الاستغلال الاقتصادي والسياسي فحسب ، وإنما بواسطة التأثير الأيديولوجي الذي تميز بطابعه الفج أو الهجين ، إذ أن هذه الطبقة لم تكن قادرة بحكم حداثة تكوينها على صياغة أيديولوجية إقطاعية – أرستقراطية متماسكة أو متبلورة ،ولكن تبعيتها – منذ البدء – للاستعمار الأجنبي فرض عليها حالة التكيف والاستجابة والتقليد الفظ والمشوه لأخلاقيات الأرستقراطية ، النقيضة ليس للاخلاق فحسب، بل أيضاً لكل – قيم العدل والمساواة والخير .

وقد انعكس ذلك في علاقتها ونظرتها الطبقية الفوقية المتعالية تجاه الفلاحين والفقراء عموماً ،التي استندت إلى استغلال قدريتهم وإيمانهم العفوي بصورة تتناقض مع الجوهر الحقيقي للدين من جهة ، وإلى تكريس روح الإذعان والتسليم بحقوق هؤلاء "السادة" من جهة أخرى ،يؤكد على ذلك العديد من الأمثال الشعبية التي ما زالت سائدة للأسف في بلادنا حتى اللحظة.

على أي حال ، لم يكن ممكناً في مثل هذه الظروف أو العلاقات الإنتاجية إلا أن تتوافق هذه المفاهيم الأرستقراطية المشوهة مع تلك العلاقات ، فكما لا يمكن في

المجتمع العبودي أن توجد مفاهيم الأخوة والاحترام بين السيد والعبد ، فلا يمكن بالمقابل أن يؤمن الإقطاعي بالحرية الفردية والمساواة أو تكافؤ الفرص بين الناس.

ما أريد أن أؤكد عليه هنا ، أن التبلور الطبقي لم يكن مكتملا في بلادنا ، وما زال ، وقد كان لهذا الوضع إيجابياته في النضال الوطني للفلاحين قبل عام 1948، إذ أنهم لم يخضعوا بصورة شمولية أو مباشرة للقيود الطبقية التي حاول كبار الملاكين فرضها عليهم ، وحافظوا على أشكال متعددة من استقلاليتهم بالمعنى الاجتماعي والسياسي والوطني بصور جلية ، وقد كان لهذه الاستقلالية دورها في ترابط أخلاقياتهم النبيلة بعملية مقاومة الظلم الاجتماعي بوجه عام ، والمشاركة في النضال من أجل التحرر الوطني بوجه خاص، بصورة عفوية غامرة بالمصداقية والاستعداد للمقاومة والتضحية أكبر بما لا يقاس أبداً من قيادة الحركة الوطنية قبل عام 1948 وربما بعده.

من هنا ، يمكننا تفسير العلاقات الاجتماعية في قرى وريف بلادنا . والوطن العربي عموما . التي عززت القيم الأخلاقية التي تعكس ذلك التماسك الاجتماعي في أوساطهم ، وفي هذا التماسك أو العلاقات الداخلية تعززت قيمة الأخلاق بمعناها الوطني والاجتماعي ولم تتوقف عند الأهداف النبيلة أو المثالية العامة فقط بل تم تأسيس وتبرير وسائل النشاط والعمل والتنظيم والمقاومة وشراء الأسلحة على حساب القوت اليومي بما حقق ذلك الترابط العفوي بين الأخلاق والسياسة كهدف يعبر بشكل واضح عن المصالح الوطنية العامة ، بعكس كبار الملاك الذين كانت معظم مبادراتهم في العمل الوطني مرهونه بمدى ما تقدمه على صعيد المصالح الشخصية ، وفي هذه النقطة يمكننا تفسير موقفهم الرافض للكفاح المسلح الذي أعلنه الثوار الفقراء عام 1936 ، لأن قبولهم به كان يعني تدمير مصالحهم بعكس الفقراء الذين كان إصرارهم على الكفاح المسلح مدخلا لخلاصهم وتحررهم.

وبالرغم من ذلك فقد استطاع كبار الملاك بالتعاون مع البرجوازية التجارية والزراعية الكومبرادورية * الصاعدة آنذاك ، الاحتفاظ بقيادة الحركة الوطنية والإشراف عليها وتوجيهها دون أي برنامج سياسي واضح للمعالم ، ودون تحديد لمعسكر الأصدقاء أو معسكر الأعداء ، حتى دخول القوات العربية في 1948/5/15 .. والهزيمة .. والنكبة .. اللجوء إلى الأردن الذي قام بإلحاق الضفة الغربية ، وإلى قطاع غزة الذي أخضع رسميا للإدارة المصرية على أثر اتفاقية " رودس " في شباط 1949.

لقد فرضت النكبة ، متغيرات جديدة أدت إلى انهيار الأساس المادي للمجتمع الفلسطيني الذي أدى إلى تفسخ العلاقات الاجتماعية التقليدية ، خاصة بين اللاجئين الذين فرضت عليهم الظروف الجديدة ممارسة سلوكيات لم تستوعبها المفاهيم والقيم والعادات القديمة مثل :

اضطرار المرأة للعمل والاستقلال النسبي للأبناء ، والبطالة ، والعمل في مهن جديد ، وقد أسهم كل ذلك في السنوات الأولى إلى خلق حالة من الاغتراب التي حملت معها بالإكراه مجموعة القيم الأخلاقية والسلوكية لم يعهدها" شعبنا من قبل : فالوضع البائس في المخيم ولد انسحاقا ثقيلا ماديا ومعنويا ، مثل الوقوف في طوابير لاستلام الإعانة ، الشعور بالدونية وتفشي الأمراض .

وقد عزز من بؤس هذا الواقع ضعف وخراب الأوضاع الاقتصادية للاجئين ، فَتَولَّد لديهم شعور بالاغتراب الجماعي ، حيث بات الخلاص بالنسبة لهم ليس تحسين الأوضاع الحياتية بل التخلص من علة هذا الوجود الجديد ، لذلك رفضوا كل مشاريع الإسكان والتوطين حفاظا على هويتهم الوطنية الفلسطينية ، رغم محاولة الأردن دمجهم بالمعنى القانوني وطمس هويتهم الوطنية بكل الوسائل .

ما بعد 1948 / 1967 :

. في هذه المرحلة نلاحظ تطور العلاقات الاجتماعية الاقتصادية في محاولة لبلورة مجتمع "طبقي" سواء في الأردن ، وفي قطاع غزة (آخذين بعين الاعتبار خصوصية كل منهما من جهة ، وانفصالهما كحالتين مجتمعتين من جهة أخرى) .

. كما نلاحظ أنه رغم النسيج الاجتماعي المتنوع في الضفة والقطاع والشتات ، إلا أن كافة الفلسطينيين توحدوا في الإطار الوطني العام تحت مظلة القومية العربية التي رفعها عبد الناصر في تلك المرحلة .

ولكن ذلك التوحد ، لم يلغ خصوصية الوضع الطبقي ، الذي تطور بصورة واضحة في الضفة والقطاع بشكل خاص ، فيما بقى حال اللاجئين في مخيمات الشتات على ما هو عليه تقريبا

. فقد تطورت في الضفة والقطاع شريحة من البرجوازية التجارية الكومبرادورية في مناخ الانفتاح أو السوق الرأسمالي الذي كانت قوانينه سائدة في كل منهما بالرغم من التباين السياسي بين مصر والأردن في تلك المرحلة، وقد نجحت هذه التوجهات في توسيع الفئات البرجوازية بكل شرائحها ، خاصة في قطاع غزة ، وتزايد الأنشطة التجارية بصورة غير طبيعية ، مما خلق المناخ المواتي لتوالد كم هائل من الفساد والرشوة و تخريب نفوس معظم كبار وصغار الموظفين وتحويلهم إلى أدوات طيعة لا هم لهم سوى إطاعة أوامر السيد الجديد .

أما بالنسبة لكبار الملاكين ، فقد استطاعت هذه الطبقة التكيف مع المتغيرات الجديدة، السياسية والاجتماعية ، ففي الأردن كانت من أشد الموالين للنظام الحاكم ، وفي قطاع غزة أعلنت ولاءها لعبد الناصر ، الذي لم يطبق بالمقابل قوانين الإصلاح الزراعي عليها ، وبالطبع حافظت هذه الطبقة على سلوكياتها وأخلاقياتها وعلاقاتها الاجتماعية وفق معايير الحسب والنسب لعوائلها ، وأقامت علاقات الشراكة والتحالف مع الشرائح البورجوازية التجارية والصناعية الجديدة.

إن نسبة كل هذه الشرائح الطبقية العليا الموزعة في مجتمعين منفصلين ، في الضفة والقطاع ، إلى جانب الشتات ، لم تتجاوز 5% من كل الشعب الفلسطيني ، إلا أن هيمنتها بالمعنى النسبي ... ودورها في نشر قيمها السياسية والاجتماعية و الأخلاقية في أوساط الجماهير . بالتوافق مع الأنظمة الحاكمة، ظل قائما وفعالا بصورة واضحة ، يمكن ملاحظتها في مكونات المجلس التشريعي أو مجلس النواب الأردني والبلديات في الضفة والقطاع .

. أما أل 95% من الشعب الفلسطيني فقد توزعوا بين البرجوازية الصغيرة والعمال والفلاحين وقد تميز كل إطار من هؤلاء بأخلاقياته وأفكاره ورؤاه الخاصة .

ما بعد أوسلو : 1994-**اليوم** :

كان الامل كبيرا لدى اوساط الشعب بعد وصول السلطة ، ولكن سرعان ما برزت عوامل من التراجع والانفصال بين السلطة والجماهير ، ويبدو ان الصراع السياسي في حالتنا الفلسطينية الراهنة ، يقترن بتصادم مبادئ اخلاقية تعبر عن مصالح طبقية قديمة وطارئة او مستحدثة تتعارض اليوم مع مصالح وتطلعات الشرائح الواسعة من فقراء شعبنا ، لكنها –عبر التراكم– ستنتقل في مرحلة تالية الى شكل من التناقض قد يأخذ في مساره طابعا حادا بعيدا عن شكل الصراع السياسي الديمقراطي المطلوب .

خاصة وأن المفاهيم الاخلاقية السيئة التي ترعرعت في مجتمعنا خلال سنوات ما بعد أوسلو عموماً وفي سنوات الانقسام خصوصاً، وابرزها ، الاتكالية او اللامبالاة ، غياب الشعور بالذنب عند هدر المال العام ، الرشوة والمحسوبيات ، الميل الى الاحباط او الاستسلام ، النفاق بكل صوره الاجتماعية والسياسية ، الخضوع ، ومظاهر البذخ غير المبررة او المشروعة، والشيزوفرانيا في العلاقات الاجتماعية او لدى بعض المسؤولين ، او سيادة منطق العشيرة او الحمولة ، وتراكم الخوف في صدور الناس ، وانتشار الجريمة بكل أنواعها.

ان هذه الصورة لم يكن ممكنا بروزها بهذه الحدة لولا التراجع المتزايد في مجتمعنا الفلسطيني الذي نشهده اليوم ، لدرجة ان الفرد، اصبح همه الانخراط في الحياة الاجتماعية لتأمين مصلحته العائلية الخاصة والمحافظة على سلامته –كما يقول د.هشام شرابي انسجاما مع القول العربي المأثور "امش الحيط الحيط".

وعلى هذا الأساس ، فإنني أؤكد بأننا في فلسطين، لسنا مجتمعاً مدنياً، بل أكاد أقول بأننا لسنا مجتمعاً بالمعنى الموضوعي للكلمة **الذي تفيده كلمة «مجتمع»، فالمجتمع ائتلاف أو تحالف جملة من الجماعات تجمع بينها مصالح مشتركة أو اتفاق وتراض على مراعاة شروط، وتكون المصالح الذاتية لكل من تلك الجماعات محفوظة بموجب ذلك الاتفاق والتراضي. والاتفاق والتراضي هذان هما، في نهاية المطاف، العقد أو التعاقد الاجتماعي الذي يتأسس بموجبه نظام سياسي معلوم. المجتمع إذن، في المعنى الذي أشرنا إليه، هو ما يجعل التعاقد الاجتماعي الذي يؤسس النظام السياسي المقبول أمرا ممكنا**[81].

"نحن إذن أمام شبكة من المفاهيم والمعاني أو لنقل مع أهل علوم اللغة أننا أمام حقل دلالي ترتبط فيه المعاني فيفسر بعضها البعض الآخر"[82].

المجتمع السياسي –كما يضيف سعيد العلوي– "هو ذلك الجزء من المجتمع الذي يجعل من الشأن العام محور اهتمامه، من حيث إنه يسعى إلى امتلاك السلطة التنفيذية بغية تطبيق برنامج شامل يعبر عن إرادة ومصالح جماعات من الناس، داخل وجود اجتماعي معلوم، توحد بينها المصالح المشتركة وتجتمع حول برنامج سياسي – اجتماعي – اقتصادي – ثقافي شامل"[83].

---

[81] سعيد بنسعيد العلوي – المجتمع المدني والمجتمع السياسي في العالم العربي –الشرق الأوسط – العدد 12119 – 2 فبراير 2012

[82] سعيد بنسعيد العلوي – المصدر السابق.

[83] سعيد بنسعيد العلوي – المصدر السابق.

فهل ينطبق هذا التوصيف الموضوعي على مجتمعنا الفلسيطين في ظل الانقسام الذي فكك مجتمعنا إلى عدة مجتمعات في الضفة وغزة .. إلخ . بحيث تنتفي صفة المجتمع المدني عن أوضاعنا إلى جانب انتفاء المجتمع السياسي بعد أن تفكك النظام السياسي في بلادنا، وما أدى اليه كل ذلك من آثار ضاره على القضايا المجتمعية والاقتصادية عموماً وعلى الاخلاق وكافة مفاهيم الحرية والعدل والحق والديمقراطية خصوصاً، الأمر الذي اعاد انتاج العديد من مظاهر التخلف الاجتماعي وكأننا نعيش اليوم في القرون الوسطى بحيث باتت مدينة غزة في خمسينيات وستينيات القرن العشرين أكثر تقدماً واستنارة دينيه واجتماعية، ونهوضاً سياسياً ومجتمعياً استند إلى أنبل معاني الاخلاق والتكافل والتطور الحضاري والثقافي والتعليمي التربوي والفني حيث انتشرت المراكز الثقافية ودور السينما والمسرح والصحف على النقيض من أوضاعها السياسية والاجتماعية والثقافية المنغلقة المتخلفة المحكومة راهناً بالخوف والنفاق والاستبداد وانسداد الافق.

ان النتيجة الحتمية لهذا المسار الاجتماعي الفلسطيني في هذه المرحلة، تقضي بأن تحل روح الخضوع محل روح الاقتحام وروح المكر محل روح الشجاعة وروح التراجع محل روح المبادرة وروح الاستسلام محل روح المقاومة ، وتبعا لذلك فان "القوي المسيطر لا يواجهونه مواجهة مباشرة ، بل يستعينون بالله عليه ، كما في القول "اليد التي لا تستطيع كسرها بوسها وادعي عليها بالكسر" ففي حالة الاحباط والانحطاط تصبح مقاومة الظلم لا فائدة منها كما في القول المأثور "العين ما بتقاوم المخرز" او المخرز حامي والكف طري" ، فقط المواجهة تكون مع الاضعف، وحين تسود هذه الخصائص او السلوكيات، فان القوي يأكل الضعيف بغير حق في معظم الاحوال .

فاذا كانت هذه الخصائص او السلوكيات من سمات المجتمعات المغرقة في تخلفها ، والتي لا تعرف معنى المستقبل سوى في الحاضر وملذاته ، بمثل تجاهلها

للمصالح العامة لحساب المنافع الشخصية الباذخة والمترفة .. فهل نحن كذلك ؟ اسألكم ؟ فان كان جوابكم لا .. لسنا كذلك .. فلماذا هذا الصمت على الانقسام والاستبداد من حكومتي فتح وحماس غير الشرعيتين؟

ان هذه القيم السالبة–الخطيرة ، لا يمكن تغييرها الا حينما يصبح وعي الناس الاخلاقي ، وعيا لمصالحها يمكنها من استيعاب وقبول تنفيذ المهمات الواقعية على الصعيد الوطني او الاجتماعي .

كذلك لا بد من توضيح الظروف والادوات الفعلية في النشاط السياسي وكشف المصالح الكامنة وراء هذه او تلك من القواعد الاخلاقية ، وهذا ما يجب ان تتحمله – بمسؤولية عالية– الفصائل والاحزاب الوطنية عموماً، واليسارية خصوصاً، ببناء علاقتها بالجماهير على اساس توعية هذه الجماهير بمصالحها اولا ومن ثم وعيها بالممارسة والمبادئ الديمقراطية ، وبناء عوامل الثقة المتبادلة ، والتفعيل العملي للشعارات المطلبية والسياسية معها، لكن يبدو أن أحزاب وفصائل الحركة الوطنية الفلسطينية لم تتمكن من استيعاب وفهم مضمون الأخلاق بأبعاده السياسية والمجتمعية الديمقراطية، وبالتالي غرقت في مستنقع التخلف الاجتماعي وعجزت عن اداء دورها الطليعي صوب مجابهة أوضاع التخلف الاجتماعي والاستبداد السياسي والديمقراطي.

وفي هذا السياق فان هذا التوجه لن يكتب له النجاح اذا لم تتوفر شروط ومقومات التطوير الشامل للمفاهيم الاخلاقية والديمقراطية في فصائلنا واحزابنا وحركاتنا السياسية، لان فاقد الشئ لا يعطيه ، وعليه فان البدء بتطبيق النقد والنقد الذاتي ، ومفاهيم الشعور بالمسؤولية ، والمبدئية ، والامانة والصدق ، والتكافل ، والدفء الحقيقي للعلاقات ، وتقديم المثال في السلوك العام ، انطلاقا من الفهم الذاتي للاخلاق والسياسة الذي يقوم على ان السياسة الطليعية والبعيدة النظر ذات الآفاق الواسعة ، تستجيب لمتطلبات الاخلاق بصورة مباشرة وعملية في آن واحد ، وذلك مشروط بوعيها والتزامها بالفهم الموضوعي للواجب الذي ينبثق من الوعي العام

الجمعي لاعضاء التنظيم والحزب او الفصيل ، وعيهم بدورهم ومسؤوليتهم وواجبهم تجاه قضية التحرر والسيادة من جهة، وتجاه القضايا المطلبية الديمقراطية التي اصبحت من الاهمية في نفس مستوى التحرر الوطني من جهة اخرى .

فالحقيقة ، ان الواجب والضمير ، يعتبران "ضابطين" للحفاظ على شرف وجدارة واخلاص الفرد المنظم الواعي ، تجاه الوطن والمجتمع والحزب الذي ينتمي اليه ، وليس تجاه المصالح الشخصية الانانية .

ان الواجب والضمير في حالتنا ، بمثابة المراقب للوعي الاخلاقي ، وبمثابة الحارس الذي يقوم على تنفيذ القواعد الاخلاقية كانعكاس للمعاني الوطنية والاجتماعية، والذي يعكس نفسه بصورة مشرقة على المجتمع والحزب والعضو بما يجعل من الترابط بينهما ، شكلا اختياريا جدليا بعيدا عن المصالح الانانية او وسائل الضغط والاكراه .

الانقسام وآثاره:

ما جرى منذ 14 حزيران 2007، شكل نقيضاً لكل من صيرورة التحرر الوطني والتطور الاجتماعي، حيث سادت حالة من الاستبداد والقمع والتخلف الاجتماعي والركود الاقتصادي، كرست واقع أقرب إلى الإحباط واليأس وانسداد الأفق، ليس بالنسبة للعملية السياسية فحسب بل أيضاً بالنسبة للأوضاع الاجتماعية والحريات العامة وحرية الرأي، حيث بات المواطن الفلسطيني محكوماً بقيود تحد من حريته السياسية والفكرية والشخصية، وبالتالي فاقداً لدوره أو لحوافزه الذاتية للإسهام الطوعي الحر في إطار النضال الوطني أو التحرري من ناحية إلى جانب فقدانه لدوره على الصعيد الديمقراطي والاجتماعي والثقافي العام من ناحية ثانية. وهنا بالضبط تحولت المتغيرات السياسية الاجتماعية في كل من مجتمع الضفة والقطاع إلى حالة نقيضه للتقدم أو ما يمكن تسميته بإعادة إنتاج التخلف والتبعية أو الاستتباع رغم الاختلاف في شكل الظاهرة

ونسبتيها بين الضفة والقطاع، ذلك إن المتغيرات الناجمة عن الصراع بين الفريقين (فتح وحماس) في ظل الاحتلال، أدت إلى زعزعة وتفكيك أو إضعاف وعي شعبنا الفلسطيني بأفكاره وأهدافه الوطنية التوحيدية، كما أضعفت وعيه بوجوده السياسي الاجتماعي الموحد رغم توزعه وتباعده الإكراهي في المكان بين الضفة والقطاع من ناحية وبين مخيمات اللجوء والمنافي من ناحية ثانية، وذلك عبر سعي حركة حماس لتكريس الهوية الدينية أو هوية الإسلام السياسي بديلاً للهوية الوطنية الفلسطينية وانتمائها لبعدها القومي العربي في صيرورته الحضارية أو الحداثية التقدمية، في مقابل ممارسات حركة فتح وحكومة رام الله التي تصب في مجرى التوافق مع السياسات الأمريكية الإسرائيلية والعربية الرسمية، بحيث يمكن الاستنتاج، بأن كل من حركتي فتح وحماس، تقدم للشعب الفلسطيني (وللشعوب العربية) أسوأ صورة ممكنة عن حاضر ومستقبل المجتمع الفلسطيني المحكوم، بصورة إكراهية، بأدوات ومفاهيم التخلف والاستبداد والقهر والقمع والاستلاب وهي مفاهيم وأدوات لن تحقق تقدماً في سياق الحركة التحررية الوطنية بل على النقيض من ذلك ستعزز عوامل انهيارها والانفضاض الجماهيري عنها. إن الوضع الراهن يشير إلى أن السياسة باتت فناً للفوضى أو الموت البطيء بدلاً من فن إدارة الصراع الوطني والاجتماعي، وهي حالة يمكن أن تؤدي إلى نكبة أشد خطراً وعمقاً من نكبة 48.

إن تشخيصينا لملامح التحول والتغير للبنية الاجتماعية في الضفة وقطاع غزة ما بعد قيام السلطة، ثم على أثر الانقسام والحصار العدواني الإسرائيلي، اظهر مجموعة من الحقائق والمؤشرات الدالة على طبيعة التشكل الطبقي في بلادنا :

1- نشوء شريحة بيروقراطية- كمبرادورية نافذة في القرار السياسي ومرتهنة بالتمويل الأمريكي الأوروبي ومتساوقة مع الرؤية السياسية الإسرائيلية بهذا القدر أو ذاك، وهذه الشريحة هي حامل اقتصادي اجتماعي وليس مجرد قيادة سياسية.

2- تزايد مظاهر الانحطاط السائد في المجتمع الفلسطيني، بسبب التبعية والتخلف والفقر وانسداد الأفق السياسي، وما ستؤدي إليه هذه الحالة من الانهيار

التدريجي في النسيج الاجتماعي في ظل انحسار الآمال الوطنية الكبرى أو المأزق المسدود بتأثير مباشر للانقسام ومن ثم اشتداد الحصار وتكريسه، وتحويل القسم الأكبر من المجتمع، خاصة في قطاع غزة إلى حالة قريبة من اليأس والانهيار على الصعيدين الاجتماعي والسياسي بعد أن فرض على شعبنا أن يدخل في متاهة صراع داخلي يضاف إلى قهر وظلم الاحتلال، لن يخرج منه احد رابحاً سوى العدو الإسرائيلي المنتشي بتحقيق أطماعه تحت غطاء هذا الانقسام الذي حقق هدف العدو في تقويض أمن ومستقبل الإنسان الفلسطيني ومن ثم تقويض الأساس المادي والمعنوي لضمان حياته ومصدر رزقه .

3- تميز التطور الاجتماعي في شكله وجوهره، بطابع تراكمي كمي مشوه، بحيث لم يستطع أن يفرز بوضوح ملموس أية أطر برجوازية تنويرية أو ليبرالية، فكرية، أو ثقافية معاصرة، وبقيت القيم والأفكار القديمة والتقليدية الموروثة سائدة في أوساط الوعي الاعتيادي (العفوي) للجماهير الشعبية بالرغم من بعض أوجه الحداثة الشكلية المستوردة التي أسهمت في تعميق حالة التبعية والتخلف الاجتماعي إلى جانب الهبوط السياسي .

4- بروز المؤشرات السلبية الخطيرة على العاطلين عن العمل بسبب فقدانهم للأمن الاجتماعي ونظرتهم السوداوية وفقدانهم الثقة بالآخرين واضطرابهم النفسي والسلوكي وتزايد حدة توترهم العائلي ورغبتهم في الانتقام، وما يؤدي إليه كل ذلك من تراجع القيم الأخلاقية والتربوية في الأسرة وتدهور العلاقة بين الأب والأبناء مع تزايد حالة الاكتئاب النفسي لدى الأب أو المعيل الرئيسي، وهي حالة طبيعية حين يعجز الأب العاطل عن تأمين احتياجات أسرته وأطفاله ويشعر بفقدانه لقيمته الاجتماعية كأب مما يؤثر في علاقته بالآخرين.

5- جرى عن وعي تفكيك الأركان الأهم في المجتمع السياسي الفلسطيني التي تأسست في زمن الاحتلال، الحركة النقابية العمالية والحركة النسوية وقوى اليسار الفلسطيني، الأمر الذي مهد الطريق لصعود الإسلام السياسي، خاصة بعد تقهقر وارتداد اتجاهات واسعة في القيادة اليمينية "البرجوازية" في م.ت.ف، خاصة بعد اعترافها الصريح بدولة العدو الإسرائيلي.

6- في ضوء تكريس الانقسام وتفكك النظام السياسي، تسود مجتمعنا اليوم سلوكيات أنانية تتسم بالراهنية والتركيز على حل قضايا الأجل القصير دون أن تعطي الاهتمام المطلوب لقضايا المستقبل، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال تفاقم مظاهر التخلف الاجتماعي، وتراجع العلاقات القائمة على أساس المشروع الوطني والتعددية الديمقراطية لحساب قيم النفاق والإحباط والقيم الانتهازية والمصالح الشخصية بدلا من قيم التكافل والتضامن والمقاومة . ترافق إلى جانب ذلك، غياب المجتمع السياسي الفلسطيني ليحل محله – في الفترة الأخيرة، قبل وبعد الانقسام – مجتمع محكوم بالصراع والاستبداد والخوف والتعصب الديني اللاعقلاني، ومحكوم أيضاً بالمصالح والثروات الشخصية، على قاعدة أن السلطة مصدر للثروة وليست مصدرا للنظام والقانون والعدالة – إلى جانب الجرائم والانحرافات بكل أنواعها الأخلاقية والمجتمعية التي لم يعرفها مجتمعنا من قبل.

7- نتيجة تراكمات السنوات الخمسة عشر الماضية، تسود مجتمعنا اليوم، خاصة بعد الانقسام بين "شرعيتين" متصارعتين في الضفة والقطاع وما أدى اليه من مظاهر القلق والإحباط واليأس، سلوكية أنانية تتسم بالراهنية أو اللحظة، تهتم بحل القضايا الحياتية الانية على حساب القضايا الوطنية الكبرى، فمع تزايد تلك المظاهر إلى جانب التخلف الاجتماعي، تراجعت العلاقات القائمة على أساس المشروع الوطني والعمل الحزبي المنظم – وتراجع دور الأحزاب

الوطنية عموما واليسارية خصوصا– لحساب مشاعر الإحباط والقلق والتذمر واليأس السائدة في الأوساط الشعبية التي لم تعد تحرص على المشاركة في العمل السياسي من منطلق النضال التحرري والديمقراطي، واكتفت بالمشاركة في هذا العمل عبر الالتحاق أو التواصل مع احد القطبين، ارتباطاً بتأمين لقمة العيش والمصالح الخاصة وما تفرضه هذه العلاقة من دفاع هذه الأوساط الشعبية عن سياسات وممارسات القطب الذي تنتمي إليه في الضفة أو في قطاع غزة، ما يعني اننا نعيش حالة من الانحطاط عنوانها سيادة وانتشار قيم النفاق والإحباط بدلا من قيم التكافل والتضامن والصمود والمقاومة. ترافق إلى جانب ذلك، انهيار المجتمع السياسي الفلسطيني ليحل محله مجتمع محكوم بالإكراه أو بالمصالح الفئوية أو الحزبية لقطبي الصراع، في الضفة والقطاع رغم اختلاف الآليات والبرامج والاهداف في كل منهما....

8 – تزايد انتشار البطالة في أوساط الشباب أدى إلى السرقات والجرائم وانتشار المخدرات بكل أنواعها (الحشيش والبانجو والهروين وحبوب الاترمال وغير ذلك) والانحرافات الأخلاقية والاجتماعية والأمنية التي أدت إلى الإخلال بالأمن الاجتماعي، إلى جانب سعي القسم الأكبر من الشباب للهجرة إلى الخارج هروباً من هذا الواقع.

إن مسيرة النضال الفلسطيني قد انتقلت من حالة الأزمة التي بدأت منذ أكثر من ثلاثة عقود، إلى حالة المأزق الذي يصيب اليوم بنيانها وقيادتها وفكرها السياسي، وهو مأزق حاد يحمل في طياته مخاطر أشد خطورة من كل المحطات المأزومة السابقة، خاصة في ظل انفجار الصراع الدموي بين حركتي فتح وحماس (حزيران 2007) وصولاً إلى الانقسام الذي مضى عليه عشر سنوات عجاف غامرة بالهبوط والاستبداد وبالاحباط واليأس واستمرار الصراع على المصالح الفئوية بين فتح وحماس الذي ادى إلى تفكيك النظام السياسي الديمقراطي الفلسطيني، ومعه تفككت أوصال المجتمع

الفلسطيني، الذي يبدو أنه ينقسم اليوم إلى مجتمعين أحدهما في الضفة والآخر في قطاع غزة، ناهيكم عن عزلتهما عن أبناء شعبنا في الشتات والمنافي.

لابد من التذكير بأن المأزق الوطني والمجتمعي، الذي وصلته الاوضاع الفلسطينية لا يمكن أن يحال بالكامل إلى الانقسام والصراع على المصالح الفئوية بين فتح وحماس، بل أيضا يحال الى عجز "المعارضة التاريخية" أو"المعارضة اليسارية البديلة" في أن تصبح البديل الديمقراطي ...ويبدو لي ان هذه القوى باتت عاجزة عن التصدي والمجابهة السياسية الديمقراطية لوقف كل مظاهر الاستبداد والقمع والاختطاف والملاحقة وانتهاك حرية الرأي والاعتقال ومنع الكتابة والتظاهر والاعتصام ، على الرغم من ان اللحظة الراهنة تستوجب وتفرض عليهم التحرك السريع لوقف حالة النزف والتدهور المجتمعي الذي يشير الى مراكمة المزيد من عوامل الاحباط واليأس في صفوف كافة الفئات والطبقات عموما وفي قطاع غزة خصوصا.

إن ما جرى من تراكمات سياسية ومجتمعية تفكيكيه منذ الانقسام في 14 حزيران 2007 حتى اللحظة، شكل نقيضاً لكل من صيرورة التحرر الوطني والتطور الاجتماعي والسياسي الديمقراطي، حيث سادت حالة من الاستبداد والقمع والتخلف الاجتماعي والركود الاقتصادي، كرست –بعد عشرسنوات من الانقسام– واقع أقرب إلى الإحباط واليأس وانسداد الأفق، ليس بالنسبة للعملية السياسية فحسب، بل أيضاً بالنسبة للأوضاع الاجتماعية والحريات العامة وحرية الرأي، حيث بات المواطن الفلسطيني محكوماً بقيود تحد من حريته السياسية والفكرية والشخصية، وبالتالي فاقداً لدوره أو لحوافزه الذاتية للإسهام الطوعي الحر في إطار النضال الوطني أو التحرري من ناحية، إلى جانب فقدانه لدوره على الصعيد الديمقراطي والاجتماعي والثقافي العام من ناحية ثانية. وهنا بالضبط تحولت المتغيرات السياسية الاجتماعية في كل من مجتمع الضفة و القطاع إلى حالة نقيضه للتقدم أو ما يمكن تسميته بإعادة إنتاج التخلف والتبعية أو الاستتباع، رغم الاختلاف في شكل الظاهرة ونسبتيها بين الضفة والقطاع، ذلك إن المتغيرات الناجمة

عن الصراع على المصالح الفئوية بين الفريقين (فتح وحماس) في ظل الاحتلال، أدت إلى زعزعة وتفكيك أو إضعاف وعي شعبنا الفلسطيني بأفكاره وأهدافه الوطنية التوحيدية، كما أضعفت وعيه بوجوده السياسي الاجتماعي الموحد رغم توزعه وتباعده الإكراهي في المكان بين الضفة والقطاع من ناحية، وبين مخيمات اللجوء والمنافي من ناحية ثانية.

السؤال : هل بات عنوان المرحلة الراهنة اليوم هو : الانتقال من التسوية الى التصفية للقضية الفلسطينية ؟ في ظل استمرار تراجع القوى الوطنية الفلسطينية والعربية(بمختلف الوانها واطيافها) ، وفي ظل استمرار الانقسام والصراع على المصالح الفئوية بين فتح وحماس في ظروف دولية وعربية واقليمية أفقدت الفلسطينيين بوصلتهم وأضعفت قيمهم وقدرتهم على فرض رؤيتهم وقرارهم الوطني من اجل الحرية والاستقلال والعودة ،ومن ثم تكرست الهيمنة الخارجية على راهن القضية الفلسطينية لإفراغها من مضامينها واهدافها النضالية الوطنية التحررية ، تلك الهيمنة يتزعمها اليوم التحالف الامريكي الصهيوني بقيادة الرئيس الامريكي دونالد ترامب والقوى الاقليمية خاصة تركيا، الى جانب معظم بلدان النظام العربي الرسمي ودعوته الصريحة للاعتراف والتطبيع مع دولة العدو الصهيوني . ففي مثل هذه الحالة من الانحطاط والخضوع العربي الرسمي للمخططات الامبريالية الصهيونية، يبدو ان عنوان المرحلة الراهنة هو : الانتقال من التسوية الى التصفية للقضية الفلسطينية بالتعاون مع عدد من الفلسطينيين من اصحاب المصالح الانتهازية ، فقدوا وعيهم الوطني بذريعة ما يسمى بالتسوية او ما يسمى بالعملية السلمية او بذريعة الاعتدال ، وكلها ذرائع لا تخرج ولا تتناقض مع شروط العدو الصهيوني الامريكى وتركيا والسعودية ودويلات الخليج التي تتوزع الادوار المشبوهة فيما بينها . ان هذا الوضع الكارثي الذي يحيق بقضيتنا الوطنية وبمجمل الاهداف التي ضحى مئات الالاف من ابناء شعبنا من اجلها ، يفرض إعادة نظر جذرية بالنسبة لطبيعة القوى– وخاصة الفلسطينية – التي أوصلتنا إلى هذه اللحظة ، لأن يأسها و مصالحها الخاصة هو الذي بات يحركها وليس القضية الوطنية، ما يؤكد على ان الحلقة

الخبيثة لمسلسل التنازلات على يد اليمين الانتهازي الفلسطيني المستسلم (بكل تلاوينه ومسمياته وافراده وجماعاته) هي بمثابة بئر بلا قرار، وإن المآل الذي وصلته قضيتنا الوطنية، يشير إلى وهم الحصول على دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما الدولة الصهيونية تسرق الزمن من أجل فرض شروطها في ظل المأزق الفلسطيني الراهن... دون الغاء وتجاوز الحديث او التخطيط لاقامة دويلة ممسوخة في قطاع غزة ....لذلك لا بد من المجابهة لانهاء وتجاوز الانقسام الكارثي لكي نستعيد وحدتنا الوطنية التعددية على قاعدة الالتزام العميق بالثوابت والاهداف الوطنية ومواصلة النضال التحرري والديمقراطي بكل اشكاله من اجل الحرية والاستقلال والعودة، ولا سبيل امامنا سوى الحوار الوطني الديمقراطي الشامل بمشاركة كافة القوى والشرائح المجتمعية الوطنية، فاما الحوار الوطني الفلسطيني الشامل والاتفاق على انهاء وتجاوز الانقسام والمأزق الراهن أو أن نتحول جميعا إلى عبيد أذلاء في بلادنا بعد أن نخسرها ونخسر أنفسنا وقضيتنا، و أعتقد أننا في اللحظة الراهنة على هذا الطريق طالما ظل الانقسام ، وطالما ظل العدو الأمريكي الإسرائيلي متحكماً في مقدرات شعبنا و طالما بقي الملف السياسي الفلسطيني ملفاً إسرائيليا بلا قيود، و في مثل هذه الأحوال يضيع الحاضر و تنغلق أبواب المستقبل ويحق علينا قول محمود درويش "أيها المستقبل: لا تسألنا من أنتم؟ وماذا تريدون مني؟ فنحن أيضاً لا نعرف!!".

وفي هذا السياق، أشير إلى أن الشرائح الرأسمالية التابعة والرّثة بكل مسمياتها ، هي محل منافسة بين حكومتي رام الله وحماس، حيث تسعى كل منهما إلى استثارة المتنفذين فيها ، وإرضائهم عبر تأكيد حرص كل من الحكومتين –غير الشرعيتين– على مصالحهما، وهو أمر غير مستغرب انطلاقاً من التزام الحكومتين بقواعد وأسس النظام الرأسمالي والسوق الحر، وعند هذه النقطة يمكن تفسير صراعهما على السلطة والمصالح دون إيلاء الاهمية المطلوبة في معالجة الظواهر الاجتماعية الداخلية المتفاقمة، التي تتجسد في اتساع الفجوة –بصورة غير

مسبوقة- بين 5% من الشرائح الاجتماعية الرأسمالية العليا، وبين 95% من الشرائح الاجتماعية الفقيرة والمتوسطة في بلادنا، ما يعني تغيّر شكل وترتيب أنساق القيم المجتمعية، بحيث باتت قيم الثروة والثراء والأنانية والانتهازية وثقافة الاستهلاك الكمالي الباذخ، والاستهلاك التفاخري، مظهراً رئيسياً -غير مسبوق- لنمط حياة هذه الشرائح "العليا" في الضفة عموماً وقطاع غزة خصوصاً عبر مئات الفيلل والشاليهات الخاصة وبرك السباحة والمطاعم السياحية الفاخرة التي لم يكن ممكناً انتشارها بدون تراكمات الثروة الطفيلية الهائلة.

إلى جانباستفحال جرائم القتل والسرقة وانتشار مظاهر الانحطاط والانحلال مع تزايد تناول المخدرات وحبوب الهلوسة بانواعها، كل ذلك انعكاس لممارسات الاستبداد والقهر والفقر والبطالة وانعدام اوضاع الامان والاستقرار في ظل الانقسام وبسببه ، وخاصة تفاقم مظاهر الفقر والبطالة وكل أشكال المعاناة والحرمان التي يعاني منها ابناء شعبنا عموما وفي قطاع غزة خصوصا حيث ينتشر الفقر بصورة غير مسبوقة في صفوف الاغلبية الساحقه من أبناءه ، وذلك ضمن خطين او قسمين : قسم يستطيع أن يلبي احتياجاته الأساسية والكمالية (الأقلية) و قسم آخر (الأغلبية) لا يستطيع أن يلبي احتياجاته الأساسية ضمن الحد الأدنى 2000 شيكل (450 دولار) شهرياً للعائلة بسبب الغلاء الفاحش. وهذه المجموعة تمثل حوالي 75 % من مجموع السكان، كما أنها تضم شريحة واسعة من الفقراء الذين يندرجون تحت خط الفقر أو فقر المجاعة أو الفقر المدقع ممن يقل دخلهم عن 300 دولار شهرياً للأسرة وهي تشكل اليوم حوالي 35% من سكان القطاع بسبب تضخم حجم البطالة و الغلاء وارتفاع الأسعار والحرمان و المعاناة في ظروف الانقسام والصراع على السلطة والمصالح الفئوية بين فتح وحماس من جهة ، وفي ظروف الحصار الراهنة التي يمارسها العدو الإسرائيلي بموافقة أمريكية أوروبية وبدعم عربي رسمي مباشر وغير مباشر.

إن هذا الوضع، يؤكد على أن شعبنا الفلسطيني، يبدو اليوم أنه ينقسم ويتشظى اليوم إلى عدة مجتمعات متناثرة مجزأة ، الضفة في واد وغزة في واد آخر ومخيمات الشتات في وديان العرب و اراضي 1948 في واد، لا يجمعها موقف او برنامج سياسي موحد ، بحيثُ يمكن الاستنتاج ، أن ممارسات كل من فتح وحماس ، ستعززُ عوامل الانفضاض الجماهيري عنهما وصولاً إلى حالةٍ غير مسبوقةٍ من الإحباط واليأس ، كما هو حال قطاعات واسعة من شعبنا اليوم في قطاع غزة على وجه الخصوص، حيث باتت قضيتنا اليوم محكومةً لقياداتٍ سياسيةٍ استبدلت–في معظمها– المصلحة الوطنية العليا برؤاها وبمصالحها الفئوية الخاصة .

الأمر الذي يدل على طبيعة الحراك الاجتماعي الشاذ عبر صعود فئات كانت أقرب إلى العمالة المهمشة غير الإنتاجية أو الشرائح الاجتماعية الدنيا الفقيرة (البروليتاريا الرّثة) ، إلى قمة السلم الاجتماعي لتأخذ مكانها في إطار الـ5% .

في ضوء ذلك فلن يكون من المستغرب أن تحتل قيم الانحطاط والفساد والواقعية المستسلمة والتكالب على الثروة غير المشروعة قمة هرم القيم ، في حين تأتي قيم الثورة والمقاومة والديمقراطية والتكافل والدافعية الوطنية في أسفل سلم القيم، وهي أوضاع غير مستغربة مع تزايد أعداد أصحاب الملايين من تجار السوق السوداء والمهربين ، وتجار العقارات والكومبرادور والمضاربين إلى أكثر من 600 مليونير في قطاع غزة ، وأكثر من هذا العدد في الضفة الغربية ، وهذه ظاهرة –مفارقة– تستدعي المزيد من التحليل إرتباطاً بحالة الهبوط والتردي السياسي والمجتمعي السائدة اليوم في أوساط الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات .

جاء الصراع على الحكم، والتنازع على الصلاحيات بين حركتي "فتح" و "حماس"، ليشهد النظام القانوني للسلطة مزيدًا من الانهيار؛ نظرا لتنامي حالة الاقتتال الداخلي وتفاقمها بين قطبي السلطة.

"ما كان للتسلط والاستبداد أن يوجدا وأن يبلغا، عندنا، هذا الحد لولا انتهاك النظام الأخلاقي للمجتمع، لولا ازدراء النظام الأخلاقي العام، وازدراء القانون العام، وازدراء كل ما هو عام ووطني، وتعظيم كل ما هو خاص وفئوي، ولولا تهاون مجتمعنا في الدفاع عن نظامه الأخلاقي، وتهاونه في الدفاع عن القانون. ما كان لهذا كله أن يحدث لولا حلول سلطة الحركة أو الحزب محل سلطة الدولة، أي سلطة القانون، ولولا تحول مجال الدولة ومجال سلطتها السياسية من مجال وطني عام إلى مجال خاص، غدت معه مبادئ الحق وقيم الحرية والعدالة والمساواة خاضعة خضوعاً تاماً للاقتناع الذاتي للفئة الحاكمة، التي صارت هي وحدها من يقرر، تحت غطاء الأيديولوجية الخاصة بهذا الحزب أو الحركة"[84] .

"بكلمة موجزة إن انتهاك النظام الأخلاقي، الذي كان آخذاً في التشكل، هو انتهاك العقد الاجتماعي الذي كان آخذاً في التشكل، أي انتهاك لمبدأ كلية المجتمع وعمومية الدولة أو السلطة وقوانينها المعتمدة ديمقراطياً، فالامتيازات حلت محل الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، وإرادة الحزب أو الحركة حلت محل الإرادة العامة التي يجسدها القانون، ذلك هو أساس الانحطاط الأخلاقي.

يكفي التدليل على ذلك بواقع أن المجتمع انقسم إلى راشين ومرتشين ، وإلى وشاة ومخبرين، مأجورين ومتطوعين، ومخبر عنهم، وأن الملك العام صار ملكاً سائباً وغنيمة لكل مقتدر، ومفهوم "حلال على الشاطر" حل محل مفهوم الحلال"[85].

---

[84] جاد الكريم الجباعي – الأخلاق السياسية والفضائل الحزبية – خاص لمركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية – 2008-06-18.

[85] جاد الكريم الجباعي – المصدر السابق.

"المسألة، كما تبدو لنا، ليست مسألة عيوب أخلاقية في الأشخاص، بل مسألة عيوب أخلاقية في النظام الذي ينتج العيوب الأخلاقية، ويهدر الكرامة الإنسانية، ولا يقوى ولا يستمر إلا بقدر ما يدمر ذاتية الأفراد وحريتهم واستقلالهم، وبقدر ما يهين كرامتهم ويلغي الشخص القانوني (المواطن) في كل منهم ثم الشخص الأخلاقي، لأنه قائم على التبعية والاستزلام والوشاية والكيد والانتقام، وعلى ولاءات أخرى ما قبل وطنية (عائلية ومناطقية .. إلخ).

لذلك كانت النزاهة والاستقامة واحترام الذات والحرص على المال العام والشأن العام والعمل بمقتضى القانون محنة على أصحابها"[86].

"ما دامت المسألة كذلك، أي مسألة نظام ينتج العيوب الأخلاقية، ومسألة أيديولوجية تسوغ هذه العيوب وتبررها بشعارات وطنية أو اجتماعية ديماغوجيه، فإن إعادة إنتاج النظام الأخلاقي المجتمعي والخروج من هذا الوضع البائس تبدأ بإعادة الاعتبار للقانون الوضعي العام، أو القانون الأساسي[87] الذي يسري على الحاكمين والمحكومين بلا استثناء ولا تمييز.

فالقانون الأساسي بالنسبة لنا في فلسطين هو قيمة أخلاقية في ذاته، ونظام عام لإنتاج القيم الأخلاقية في الوقت عينه، وهو دستورنا المؤقت ، المعبر عن ماهية النظام الفلسطيني الديمقراطي.

---

[86] جاد الكريم الجباعي – المصدر السابق.

[87] "القانون الأساسي للسلطة الوطنية، الذي أكد في الباب الثاني منه على مجموعة من الحقوق والحريات العامة، كالحق في عدم الخضوع للتعذيب، والمعاملة اللاإنسانية أو الحاطّة بالكرامة، والحق في الحرية والأمان الشخصي، والحق في حرية التنقل وحرية اختيار مكان الإقامة، والحق في المساواة أمام القضاء والمحاكمة العادلة، والحق في الشخصية القانونية، وعدم التعرض للخصوصية، والحق في حرية الدين والفكر، والحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في التجمع السلمي، والحق في تكوين الأحزاب والجمعيات والنقابات، والحق في الانتخاب والترشّح" (المصدر: د.محمد أبو مطر – أثر الانقسام السياسي الفلسطيني على مبدأ سيادة القانون في قطاع غزة "معالجات قانونية مختارة" – معهد الحقوق – جامعة بيرزيت – 2014)

والمواطنة بالمعنى الديمقراطي هي فضيلة النظام الفلسطيني بامتياز، لأن المواطن هو أساسها، وغاية جميع وظائفها السياسية أو الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.. إلخ.

الإنسان الفلسطيني هنا هو غاية في ذاته لا يجوز أن يكون وسيلة لأي غاية أخرى مهما سمت، لكن هذا الشعار فقد كل مضامينه ومعانيه، وهو اليوم يثير السخرية والحزن على المصير الذي آل اليه الانسان الفلسطيني في ظل استمرار اضطهاده ومعاناته وحرمانه من حقوقه في الرأي والحرية والمعتقد عبر أساليب استبداد جسدي ومعنوي وقانوني يتمثل فيما صدر من قوانين غير شرعية في غزة ورام الله ليس آخرها ما يسمى بقانون الحرائم الالكترونية الذي صدر في رام الله في تموز 2017، وصدر مثيله في غزة عبر حركة حماس منذ بداية العام 2017.

هنا تجدر الإشارة إلى أن الديمقراطية التي ننشد هي ديمقراطية إنسانية ينمو فيها العنصر الأخلاقي / الإنساني طرداً مع نمو العدالة الاجتماعية، فالعدالة هي التجسيد العملي للمساواة.

"الديمقراطية، التي لا تختزل إلى آليات ديمقراطية تقتضيها "اللعبة السياسية"، هي الحاضنة التاريخية للعدالة، ما دامت الديمقراطية نظاماً عاماً يضعه المجتمع لنفسه ويعمل على تطويره وتحسينه باستمرار وفقاً لتحسن شروط حياته، ونمو ثروته البشرية والمادية والروحية"[88]، **لكن الديمقراطية عندنا بدلاً من أن تكون مهداً للتغيير التحرري والديمقراطي باتت في ظل الانقسام لحداً أو قبراً للتغير المنشوذ.**

وبالتالي فإن تنافس الحركات والفصائل السياسية على تقديم أفضل ما لديها للوطن هو المناخ المواتي للحفاظ على القيم الأخلاقية، وإنتاج قيم جماعية ومجتمعية، وطنية وإنسانية، بخلاف مناخ الاحتكار والاستئثار وطغيان المصالح

[88] جاد الكريم الجباعي – المصدر السابق.

الخاصة والفردية على المصلحة العامة"[89]، وعلى النقيض من عقلية الانقسام وممارساته التفكيكيه والاستبدادية.

السؤال: هل الأخلاق جزء من الحيز السياسي والمجتمعي والتنظيمي؟ وهل عليها الخضوع لاعتبارات ومكونات هذا الحيز والانطباع بطابعه لمجرد أنه حيز ثوري؟

الجواب : نعم ... لا بد من تطابق العلاقة المتبادلة بين السياسة والحزب والمجتمع من ناحية والأخلاق من ناحية ثانية ، وأن تتطابق العلاقات السياسة والمجتمعية مع الأخلاق الديمقراطية النبيله التي يتوجب تجسيدها عبر الممارسة اليومية لجميع الحركات والفصائل الفلسطينية عموماً واليسارية خصوصاً، فإذا كانت الفصائل او الأحزاب اليسارية ترمي إلى تحرير الإنسان وتحقيق ذاته، فهي إذن مطالبة قبل غيرها أولا بموقف أخلاقي داخلي يجسد العلاقة الدافئة الصريحة المحترمة ، وثانيا مطالبة بموقف طبقي من الأخلاق يهدف إلى خدمة الثورة التحررية الديمقراطية وتحقيق أهدافها في تحرير الأرض والإنسان والمجتمع بعدما فشلت البورجوازية وعجزت عن أداء هذه المهمة.

"خلاصة القول –كما يقول الصديق أ.نصار إبراهيم – أن كل الأحاديث عن الأخلاق والفضيلة والواجب بدون تحديد وبدون مضمون سياسي واجتماعي وبدون الاستعداد للفعل من أجل تغيير العلاقات التي تولد كل أشكال الهبوط الأخلاقي من نوع: الكذب والنفاق والنهب والسمسرة واستغلال الآخرين... وتحويل الإنسان والجسد والجمال وحتى الأخلاق إلى سلع بقيم تبادلية وفق قوانين السوق الوحشية (الشاطر يكسب).. فإن كل اللغو عن الأخلاق هو مجرد وسيلة لتكريس الواقع... لا أكثر". [90]

[89] جاد الكريم الجباعي – المصدر السابق.

[90] نصار ابراهيم – جدل السياسة والأخلاق والطبقات – الانترنت – 2016/2/4.

وإذا كان الحديث عن فساد واستبداد وتخلف الأنظمة العربية يثير الأسف، فإنّ الحديث عن تكرس الانقسام والصراع التناحري على السلطة والمحاصصة بين فتح وحماس على الصعيد الفلسطيني ، في ظل وصول ما يسمى بالعملية السلمية إلى أفق مسدود أو انتقالها من مرحلة التسوية إلى مرحلة التصفية ، علاوة على استمرار الحصار والعدوان الصهيوني، إلى جانب انتهاك مبادئ الاخلاق والحريات والعدالة، التي ادت إلى تغلغل مظاهر الفقر والإحباط واليأس في مجتمعنا الفلسطيني بصورة غير مسبوقة، كلها عوامل تثير الحزن والأسى بقدر ما يتوجب أن تثير في نفوس وعقول أبناء شعبنا كل نوازع التحدي والمقاومة لتغيير هذا الواقع صوب نظام سياسي فلسطيني تحرري وديمقراطي.

وأخيراً ، إن "وظيفة الفكر هي اكتشاف العنصر العقلي أو العناصر العقلية في الظاهرات، الطبيعية منها والإنسانية، وفي التشكيلات والمنظومات الاجتماعية و الثقافية والخطابات السياسية...

ومن ثم فإن الفكر الذي يستحق اسمه هو إدراك للحاضر وللواقع بالفعل، إدراك لروح الشعب ومنطق الواقع، وإدراك للمبدأ العقلي والأخلاقي في كل مجال من مجالات الحياة.

إن الفكر أو العقل يسعى على الدوام إلى تعرُّف ذاته في الحاضر وإلى تعرُّف حريته في القانون العام والنظام العام (أو الدستور الديمقراطي) والقوانين التي تضمن تطبيق إرادة الخير العام والنفع العام ولمصالح الوطنية العامة وثوابتها.

ففي عصرنا الراهن، لا يستقيم أن تكون أمة، كائناً أخلاقياً من دون هذه الرابطة العقلية/الأخلاقية، أي من دون عقد اجتماعي يكون بموجبه جميع المتعاقدين أحراراً ومتساوين.

فالسياسة التي تستحق اسمها، سياسة مبدؤها الفكر أو العقل، فكر الواقع أو عقل الواقع، وغايتها الأخلاق والحياة الأخلاقية. المبدأ والغاية هنا كالمبتدأ والخبر، لا معنى لأي منهما من غير الآخر.

من المؤسف والمحزن في آن أن السياسة لم ترق عندنا بعد إلى مستوى العمل في سبيل وحدة النضال الوطني كما لم ترق إلى تظهير العقد الاجتماعي القائم في صيغة قانون عام يسري على جميع أفراد الشعب.

"فالحق في الكرامة هو بالضرورة حق في الحرية، والحق في الحياة حق في الحياة الكريمة الحرة"[91]. وإذا كان الأمر هكذا فلا تسامح مع الصهيونية ودولتها العنصرية، كما لا تسامح مع كل من يسهم في تكريس الاستبداد وإهدار كرامة المواطن وتكريس الانقسام.

[91] جاد الكريم الجباعي – الاخلاق والسياسة – الانترنت.